

## تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين

### في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى

٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ - ٣٠ إبريل ٢٠٠٢



### المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

عضو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

عضو الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان - كوينهاجن

الصفحة الإلكترونية: [www.pchrgaza.org](http://www.pchrgaza.org)

البريد الإلكتروني: [pchr@pchrgaza.org](mailto:pchr@pchrgaza.org)

## جدول المحتويات

توطئة.....	٣
مقدمة.....	٧
آثار سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي على أوضاع العمالة الفلسطينية.....	١٠
الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى.....	١٥
أولاً: انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي للعمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى.....	١٥
ثانياً: اعتقال العمال الفلسطينيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية.....	١٨
ثالثاً: تعرض العمال الفلسطينيون للتفتيش والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية على الحواجز الإسرائيلية.....	٢١
*معاناة عمال منطقة المواصي على الحواجز العسكرية الإسرائيلية.....	٢٣
*معاناة عمال المنطقة الصناعية " إيرز" على حواجز التفتيش الإسرائيلية.....	٢٥
رابعاً: حرمان العمال الفلسطينيين من حقهم الأساسي في العمل.....	٢٧
١. إغلاق المعابر وحرمان العمال الفلسطينيين من الوصول لأماكن عملهم داخل إسرائيل.....	٢٨
٢. تقطيع أوصال المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض.....	٣٠
٣. عدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة.....	٣١
٤. إغلاق المعابر وعدم السماح بدخول مواد البناء.....	٣١
٥. تجريف الأراضي الزراعية، وحرمان المزارعين من مصدر رزقهم.....	٣١
٦. تدمير المنشآت الصناعية الفلسطينية.....	٣٣
خامساً: حرمان العمال الفلسطينيين من التعويضات عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة الإغلاق.....	٣٣
برامج المساعدات الطارئة المقدمة للعمال الفلسطينيين.....	٣٥
الخلاصة.....	٤٠
التوصيات.....	٤٢
الملاحق.....	٤٥

## توطئة

يتطرق هذا الجزء التمهيدي من التقرير إلى تطور العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، لمعرفة الظروف والكيفية التي أدت إلى التحاق العمال الفلسطينيين بالسوق الإسرائيلي. إضافة إلى معرفة أوضاع العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، وظروف العمل المفروضة عليها.

لقد أخذ اتجاه العمالة الفلسطينية نحو العمل في سوق العمل الإسرائيلي ينمو بشكل متسارع منذ عام ١٩٧٠، وذلك أمام السياسة الإسرائيلية التي أدت إلى ضرب وتحجيم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وإضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل لاستيعاب العمالة الفلسطينية المتزايدة.

فقد تمكنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال استخدام كافة الوسائل العسكرية والإدارية، من إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي كتابع له، وتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية. كما فتحت السلطات الإسرائيلية الأسواق الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية دون قيود، مما شجع العديد من صغار السن على ترك التعليم والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي، وأصبحت الأراضي الفلسطينية مصدرا أساسيا للأيدي العاملة الرخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي.

والتحق العمال الفلسطينيون بسوق العمل الإسرائيلي ضمن شروط عمل سيئة ومجحفة، حيث تم تخصيص الأعمال الشاقة ( العمل الأسود ) التي تحتاج إلى جهد جسدي للعمال الفلسطينيين. وإضافة لذلك برز التمييز واضحا في الأجور مقارنة مع العمال الإسرائيليين في العمل المماثل، حيث تقاضى العمال الفلسطينيون أجرا أقل بنسبة كبيرة من أجور العمال الإسرائيليين على نفس العمل. وقد كرست سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسألة التمييز في الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين، حيث تقتطع نسبة من أجورهم تساوي نفس النسبة المقتطعة من أجور العمال الإسرائيليين، لكن دون أن تعود تلك الاستقطاعات على العمال الفلسطينيين بأي نوع من الخدمات في حال البطالة أو الشيخوخة أو العجز في حين تعود على العمال الإسرائيليين بفوائد وخدمات متنوعة. فضلا عن ذلك منعت النقابات العربية من حق الدفاع عن العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحق التنظيم النقابي.

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر عام ١٩٨٧ تعرضت العمالة الفلسطينية العاملة في السوق الإسرائيلي لعدة إجراءات استهدفت الحد منها، فبدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود وإجراءات تعسفية بحق العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، بحيث أصبح يتم تفتيشهم بشكل استفزازي، ويتعرضون للإذلال والإهانة على

الحواجز الإسرائيلية. وفي بعض الأحيان يتعرضون للضرب المبرح دون سبب من قبل الجنود الإسرائيليين<sup>١</sup>. وفي أيار ١٩٨٩ فرضت سلطات الاحتلال إجراءً جديداً يلزم العمال الفلسطينيين وأي شخص فلسطيني يريد الدخول إلى إسرائيل التزود ببطاقة ممغنطة يسمح لصاحبها الدخول إلى إسرائيل شرط ألا يكون من نشطاء الانتفاضة، وأدى هذا الإجراء إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من مزاولة أعمالهم في إسرائيل كالسابق.

وخلال حرب الخليج في العام ١٩٩١ صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاتها تجاه العمال الفلسطينيين، وبدأت باستخدام سياسة إحلال العمالة الأجنبية؛ فقامت بالاستغناء عن عدد كبير من العمال الفلسطينيين لديها واستقدام عمال أجانب بدلا منهم. وقد أدى ذلك إلى فقدان العديد من العمال الفلسطينيين لأماكن عملهم في إسرائيل، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة واتساع نطاق الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما فرضت سلطات الاحتلال إجراءً آخرًا يقضي بحصول العمال الفلسطينيين على تصاريح للعمل في إسرائيل إضافة للبطاقة الممغنطة. ولا يعطى العامل هذا التصريح إلا بعد الحصول على براءة ذمة من الجهات الأمنية والضرائبية. وإضافة لذلك أن يكون العامل مسجلا في مكتب العمل الإسرائيلي، وأن يكون هناك طلب خطي من صاحب العمل الإسرائيلي. ونتيجة لهذه الإجراءات أصبح يتعين على العامل الفلسطيني أمام كل حاجز إسرائيلي إبراز البطاقات الثلاث التي بحوزته: بطاقة الهوية الشخصية، البطاقة الممغنطة، وتصريح العمل. وقد نتج عن هذا الإجراء حرمان آلاف أخرى من العمال الفلسطينيين من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل.

وعلى الرغم من بدء عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين الجانبين في ١٣/٩/١٩٩٣، وما تلاها من اتفاقيات أفضت إلى إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي من بعض المناطق المأهولة بالسكان، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الأجزاء التي تم إعادة الانتشار فيها، إلا أن حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل استمر في الهبوط منذ العام ١٩٩٣ نتيجة لتشديد إسرائيل من شروط الحصول على تصاريح العمل، بسبب سياسة الإغلاق وزيادة نسبة العمال الأجانب في إسرائيل الذين أخذوا يحلون محل العمال الفلسطينيين. فلم تتغير السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال المرحلة الانتقالية من عملية السلام، حيث شددت إسرائيل من استخدام سياسة الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية، والذي كان له انعكاسات سلبية على عملية السلام ذاتها، وعلى الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص على العمالة الفلسطينية.

جدير بالذكر أن اتفاق باريس الاقتصادي، الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ٢٩/٤/١٩٩٤، تناول موضوع العمالة الفلسطينية. ومن أهم ما جاء في الاتفاقية بخصوص العمال: المحافظة على حرية حركة العمال بين

<sup>١</sup> محمد خليفة، الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، جامعة بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، سلسلة الرسائل (١)،

الجانبيين، ويكون لكل جانب مكتب استخدام في الجانب الآخر ينظم تشغيل العمال وفقا لقوانينه وتشريعاته. وأن يؤمن على العمال الفلسطينيين في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي بالاتفاق بين مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية. كما نص الاتفاق على أن تقوم إسرائيل بتحويل الاقتطاعات التي تجبها من العمال الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية، على أن تتولى السلطة الفلسطينية بعد استلامها تلك الاقتطاعات المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بتقديم تأمين التقاعد لهؤلاء العمال. كما ستحسم إسرائيل من أجور العمال الفلسطينيين رسوم التأمين الصحي (طابع الصحة)، وستحوله إلى السلطة الفلسطينية، التي لها الحق في دمج مشروع التأمين الصحي للعمال في أجهزتها للتأمين الصحي. ويؤخذ على هذه الاتفاقية أنها لم تحدد عدد العمال الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعمل في إسرائيل، مما أعطى لإسرائيل إمكانية التحكم في عدد العمال المسموح لهم بالعمل فيها. كما أن هذه الاتفاقية لم تعالج الاستقطاعات التي حصلت لها إسرائيل من أجور العمال الفلسطينيين خلال السنوات التي سبقت توقيع الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك لم تعالج الاتفاقية قضايا إغلاق إسرائيل للمناطق الفلسطينية المحتلة، وهذا ترك المجال مفتوحا أمام إسرائيل لتكرار فرض الإغلاق وقتما شاءت، مما كان له انعكاسات خطيرة على ثبات حركة العمال، وحرم العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل.

وخلاصة الأمر، فإن عملية السلام لم تسهم في تحسين أوضاع العمالة الفلسطينية، بل شددت إسرائيل من وضع القيود على انتقال العمال الفلسطينيين للعمل داخلها، ومارست بحقهم انتهاكات جسيمة تمثلت في التمييز ضدهم، والتنكيل بهم على الحواجز، واستخدام أساليب تفتيش مهينة ومذلة، إضافة إلى ملاحقتهم واعتقالهم من أماكن عملهم.

ويلتحق العمال الفلسطينيون بالعمل في إسرائيل عن طريق مكاتب العمل (وهي الطريقة الرسمية والمنظمة)، أو عن طريق متعهدي العمال، أو المبادرة الفردية وهي طرق غير رسمية وغير منظمة. وتقضي الطريقة الأولى أن يقوم العمال بتسجيل أسماءهم لدى مكاتب العمل، والتي تقوم بدورها بتوزيعهم على فرص عمل بناءً على طلب أصحاب العمل الإسرائيليين، وعن طريقها يحصل العامل على تصريح للعمل داخل إسرائيل. وأما عن العمال الفلسطينيين الذين يعملون عن طريق متعهدي العمال أو بالمبادرة الفردية فانهم يتعرضون لاستغلال مضاعف ولا يتمتعون بأية حماية قانونية. إضافة إلى أنهم عرضة لمضايقات الشرطة وللمخالفات ودفع الغرامات المالية الباهظة في حال تم القبض عليهم داخل إسرائيل وليس بحوزتهم تصاريح العمل المطلوبة. فضلا عن ذلك، يتعرض العمال الفلسطينيون العاملون داخل إسرائيل إلى تمييز وهدر لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتعرض الكثير منهم للفصل التعسفي من العمل دون أي سبب، وأحيانا دون دفع التعويضات لهم. كما أن الكثير من العمال الفلسطينيين لا يحصلون على حقوقهم الاجتماعية في الإجازات السنوية والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي أسوة بالعمال الإسرائيليين، لاسيما العمال غير المسجلين عن طريق مكاتب العمل.

ويتميز عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بعدم الثبات والاستقرار، وذلك لأسباب سياسية تحددها الحكومة الإسرائيلية من خلال تحكمها في عدد التصاريح، ومن خلال فرض سياسة الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية من فترة لأخرى، وما يتضمنه ذلك من حرمان للعمال من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. وعلى ضوء ذلك تعيش شريحة كبيرة من الأسر الفلسطينية أوضاعاً قلقة من حيث عدم ثبات مصدر الدخل وغياب الأمن الوظيفي.

علاوة على ذلك، يتعرض العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل، والمستوفون لكافة الشروط الإسرائيلية، لصنوف من العذاب وإساءة المعاملة ابتداءً من مشكلة الحصول على التصريح، ومروراً بالتفتيش المذل والمهين على الحواجز، ووصولاً إلى ظروف وشروط العمل غير الإنسانية، وانتهاءً بالأجر الزهيد ومصادرة الحقوق الاجتماعية. وأسوأ ما في الأمر التنكيل الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين على الحواجز والمعابر الإسرائيلية خلال رحلة الذهاب والإياب من وإلى العمل، والذي يصل حد الضرب والاعتداء الجسدي، والاعتقال وإطلاق النار في بعض الحالات، إضافة إلى الانتظار في طوابير طويلة على المعابر ونقاط التفتيش، وتحديد على معبر إيرز. ويبدأ يوم العمل بالنسبة للعامل الفلسطيني من الساعة الواحدة أو الثانية فجراً، ويستمر حتى السادسة أو السابعة مساءً، أي ما يقارب ١٤ ساعة يومياً.

إلى جانب ذلك تحاول المخابرات الإسرائيلية استغلال حاجة العمال الفلسطينيين للعمل، وتقوم بمحاولة ابتزازهم وتشغيلهم كعملاء للمخابرات الإسرائيلية، حيث تقوم باستدعاء عدد من العمال الفلسطينيين أثناء توجيههم لتجديد البطاقة المغنطة أو تصريح العمل، أو أثناء توجيههم للعمل أو عودتهم منه. ويتم احتجاز العمال في زنازين خاصة، ويقوم ضباط المخابرات الإسرائيلية بالتحقيق معهم للحصول على معلومات حول نشاط بعض الأحزاب الفلسطينية في مناطق سكنهم، وتتم مساومتهم إما بالتعامل مع جهاز المخابرات الإسرائيلي كعملاء، أو يتم سحب التصاريح التي بحوزتهم، وبالتالي حرمانهم من حقهم في العمل.

## مقدمة

تشكل منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتألف منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة لما تنطوي عليه من جملة حقوق إنسانية ينبغي الوفاء بها، ولا تقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية، بل وأكثر من ذلك فهي تشترط بعضها البعض. ومن أبرز تلك الحقوق التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في العمل، حيث يؤكد على حق كل إنسان في العمل وفي الوصول إليه بما يتيح له إمكانية كسب رزقه، والحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته. وتشمل حقوق العمال المتعارف عليها دولياً، الحق في الأجور المنصفة والإجازات المدفوعة، والحق في الاستراحة وأوقات الفراغ، والحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الصحية، والحق في تحقيق شروط الصحة والسلامة المهنية في العمل، إضافة إلى الحق في التنظيم النقابي، الذي يشمل الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب لتحسين شروط العمل. وهذه الحقوق في مجموعها كفلتها المواثيق الدولية، وتشكل الحد الأدنى لما يجب أن يتمتع به العمال، وعليه فإن الدول والحكومات ملزمة بحماية تلك الحقوق من خلال تضمينها في تشريعاتها المحلية واحترامها من خلال الممارسة الفعلية اليومية.

وخلافاً لذلك، تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وطوال سنوات عديدة، انتهاكات واسعة وجسيمة بحق العمال الفلسطينيين، وقد تصاعدت وتيرة وشدة هذه الانتهاكات خلال انتفاضة الأقصى. فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية العدوانية، التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٩/٩/٢٠٠٠، والمتتمثلة في فرض سياسة الإغلاق والحصار العسكري والاقتصادي إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الفلسطينيين، حيث تجاوزت نسبتها ٦٥٪ في قطاع غزة، الأمر الذي ينطوي عليه انعكاسات خطيرة على المستوى الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين. ولم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمحاربة العمال في مصدر رزقهم وحرمانهم من الوصول لأماكن عملهم، بل مارست بحقهم شتى أساليب القمع والتنكيل على الحواجز والمعابر، بحيث يتعرضون للتفتيش المهين والمذل وإطلاق النار عليهم، إضافة إلى الاعتقال والضرب والمبرح، والقتل بدم بارد أيضاً.

ويهدف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من إعداد هذا التقرير إلى كشف ما يتعرض له العمال الفلسطينيون من انتهاكات إسرائيلية جسيمة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى حقوقهم المدنية والسياسية، وعلى رأسها حقهم في الحياة والأمان الشخصي وحقهم في حرية الحركة، لاسيما خلال انتفاضة الأقصى وما رافقها من إجراءات الإغلاق والحصار على الأراضي الفلسطينية وتداعياتها على العمالة الفلسطينية. ويغطي هذا التقرير أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين، وتحديدًا عمال قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى

٢٠٠٢/٤/٣٠. وخلال هذه الفترة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبدم بارد ودون مبرر (٢٧) عاملاً من قطاع غزة، أطلقت النار باتجاههم أثناء ممارستهم لأعمالهم، أو أثناء ذهابهم أو عودتهم من أماكن عملهم. فيما أصيب (٥٧) عاملاً آخرين بجروح مختلفة، وذلك في انتهاك سافر للحق في الحياة والأمان الشخصي. كما تعرض مئات العمال الفلسطينيين من قطاع غزة للاعتقال الإسرائيلي التعسفي أثناء مرورهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في طريقهم لأماكن عملهم، أو في أماكن عملهم أثناء مزاولتهم لأعمالهم خلال الفترة قيد البحث. إلى جانب ذلك يتطرق التقرير إلى المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية والتفتيش الدقيق الذي يتعرض له العمال الفلسطينيون على الحواجز والمعابر الإسرائيلية. كما يتناول التقرير انتهاك القوات الإسرائيلية، وعلى نطاق واسع، حق العمال الفلسطينيين في العمل، وتقييد حركتهم وحرمانهم من الوصول لأماكن عملهم. ويستثني هذا التقرير مئات العمال الذين قتلوا وأصيبوا أو اعتقلوا في المواجهات، أو خلال القصف الإسرائيلي على منازلهم وأحياءهم السكنية، ويتناول التقرير فقط أولئك العمال الذين تعرضوا للاعتداءات الإسرائيلية، وهم في مواقع العمل، أو في طريقهم لأماكن العمل. كما يستثني هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرض لها الصيادون الفلسطينيون والعاملون في مجال الصيد البحري، لصدور تقرير خاص عن المركز يتناول معاناتهم والمضايقات الإسرائيلية التي يتعرضون لها خلال ممارسة عملهم في صيد الأسماك.

وتتناقض الممارسات الإسرائيلية، وغير المبررة، بحق العمال الفلسطينيين، مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتشكل انتهاكا سافرا لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص تتناقض مع المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والتي تنص على أنه ١. " لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختياره لعمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة ؛ ٢. لجميع الأفراد، دون تمييز، الحق في أجر متساوي على العمل المتساوي ؛ ٣. لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية ؛ ٤. لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه."

كما تتناقض الإجراءات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين مع المادة (١)٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية. وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه."

وتؤكد المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦، على ضرورة أن ١. " تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لهذا الحق ؛ ٢. يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من

الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.

إلى جانب ذلك تنص المادة العاشرة من إعلان التقدم والإنماء الاجتماعي للعام ١٩٦٩ على ضرورة " تأمين الحق في العمل على جميع المستويات، وحق كل إنسان في تكوين النقابات ورابطات العمال وفي المفاوضات الجماعية، وتعزيز العمالة المنتجة، والقضاء على البطالة والعمالة الناقصة وتهيئة شروط وظروف العمل العادلة والملائمة للجميع، بما في ذلك تحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة، وكفالة العدل في المكافأة على العمل دون أدنى تمييز وضمان أجر أدنى يكون كافيا لتوفير العيش الكريم وحماية المستهلك.

عدا عن السابق، هنالك العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تحظر الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة واللاإنسانية بحق العمال الفلسطينيين، والتي لا مجال لحصرها في هذا التقرير.

## آثار سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي على أوضاع العمالة الفلسطينية

مع اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠ أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتجلى ملامح سياسة الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في عزل قطاع غزة والضفة الغربية عن بعضهما البعض، وعزل كلاهما عن العالم الخارجي، حيث تغلق كافة المعابر والحدود. هذا بالإضافة إلى تقطيع أوصال المدن الفلسطينية داخليا وتحويلها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، مما يؤدي إلى إعاقة حركة الأفراد والبضائع بين المدن والمحافظات الفلسطينية. وكنتيجة مباشرة للحصار الخارجي والداخلي تصبح المناطق الفلسطينية معازل منفصلة عن بعضها البعض، ويحرم الفلسطينيون بموجب ذلك من العمل والتنقل والسفر للتعليم أو العلاج. وقد باتت سياسة فرض الإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسة ثابتة تطبقها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وتندرج سياسة الإغلاق، التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، في إطار سياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه سلطة الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبحوا يعيشون في سجون جماعية منعزلة عن بعضها البعض ومنعزلة عن العالم الخارجي. ويشكل ذلك انتهاكا صارخا للاتفاقيات والمواثيق الدولية، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، حيث تنص المادة (٣٣) على أنه " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وعلى ضوء ذلك، يمثل الإغلاق الإسرائيلي شكل من أشكال الاقتصاص أو الثأر من السكان المدنيين، والدليل على ذلك أن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة تمس بالحقوق الأساسية للسكان المدنيين، ومن أهم هذه الحقوق: الحق في حرية الحركة، الحق في العمل، الحق في تلقي الرعاية الصحية، الحق في العبادة، الحق في التعليم، والحق في السفر، وغير ذلك.<sup>٢</sup>

<sup>٢</sup> وفي خطوة ملحوظة اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أثناء مراجعة التقرير الدوري الثالث لإسرائيل في ٢٠ و ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ أن الإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكا للمادة ١٦ من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما تؤكد الصرامة والشمولية للحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال أن الهدف منه ليس أمنياً بقدر ما هو تدميري هدفه تضييق الخناق على السكان الفلسطينيين، وتدمير اقتصادهم. والدليل على ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني يتكبد خسائر فادحة جراء استمرار الإغلاق على مستوى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية والعمالة.

وقد ترتب على الإغلاق الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى انعكاسات خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية والنفسية للفلسطينيين، فقد فرض الإغلاق على نحو ثلاثة ملايين فلسطيني العيش في سجون جماعية ومنعزلة، وتدهورت أوضاعهم المعيشية، وباتت أوضاعهم كارثية على كافة المستويات. فقد أصيبت كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بشلل شبه تام جراء الإغلاق الإسرائيلي المتواصل، وشكل قطاع العمالة أكثر القطاعات تضرراً جراء الإغلاق الإسرائيلي المفروض منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، ولعل أهم ما يتركه الإغلاق على العمال الفلسطينيين كتأثير واضح ومباشر، يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية في صفوفهم.

ويشكل الارتفاع القياسي لمعدلات البطالة بين الفلسطينيين خلال الإغلاق مؤشراً واضحاً على مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. فقد استمرت معدلات البطالة في تصاعد مع استمرار إجراءات الإغلاق الإسرائيلي الخانق والجائر المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد أدى الإغلاق الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ ٢٩/٩/٢٠٠٠ إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل. هذا فضلاً عن إجراءات عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، وتدمير المصانع وتجريف المزارع، وإقامة الحواجز ومطاردة العمال واعتقالهم، الأمر الذي أدى إلى إفراز بطالة محلية إضافية. فقد أدى الإغلاق الداخلي المحكم على المحافظات الفلسطينية إلى توجيه ضربة قوية إلى أسواق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تفتيت سوق العمل المحلي على مستوى كل محافظة، مما حرم آلاف العمال من الريف من الوصول لأماكن عملهم في المدن، أو من مدينة إلى أخرى. وقد أسفر ذلك عن تحويل عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين العاملين في السوق المحلي إلى عاطلين عن العمل، وتعطيل العملية الإنتاجية في المصانع والمؤسسات الفلسطينية.

وإزاء ذلك، تضاعفت معدلات البطالة بين الفلسطينيين بصورة غير مسبوقة، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة واتساع نطاق الفقر والحرمان في الأراضي الفلسطينية. وأشار تقرير البنك الدولي إلى أنه خلال الثلاثة شهور الأولى من الانتفاضة انخفض عدد الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات، بشكل دراماتيكي، حيث فقد ١٠٠,٠٠٠ عامل فلسطيني أعمالهم تماماً داخل إسرائيل، من أصل ١٢٠,٠٠٠ عامل كانوا يعملون داخل السوق الإسرائيلي. وتأرجح هذا العدد خلال شهور الانتفاضة وفقاً لإجراءات الحصار، التي تراوحت بين حصار جزئي وحصار كلي، إلا أن الثابت وفقاً لتقديرات البنك الدولي، أن ما بين ٧٠ ألف - ٨٠ ألف فلسطيني فقدوا أعمالهم تماماً في إسرائيل

والمستوطنات، بينما فقد ٦٠ ألف فلسطيني لأعمالهم داخل الأراضي الفلسطينية، منذ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠١. يضاف إلى ذلك ١٠٠ ألف فلسطيني دخلوا سن العمل في هذه الفترة. وقد ارتفعت نسبة البطالة من ١٠٪ في سبتمبر/ ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٦٪ في نهاية عام ٢٠٠١، أو ٣٥٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية (وفقا للتعريف الرخو للبطالة المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).<sup>٣</sup>

وقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠١ بلغ نحو ٢٨٠ ألف شخص، أي ما نسبته ٣٥,٣٪ من مجموع القوى العاملة. وتتوزع هذه النسبة بواقع ٢٩,٢٪ في الضفة الغربية، مقابل ٤٨,٤٪ في قطاع غزة. وارتفعت خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠١ (أي مع نهاية العام الأول من انتفاضة الأقصى)، ليصل عدد الذين لا يعملون (سواء يبحثون عن عمل أو لا يبحثون) إلى ٢٩١ ألف شخص، وفقا لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للبطالة، ويمثل هذا ما نسبته ٣٦,٥٪ من مجموع القوى العاملة الفلسطينية. بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١ نحو ٢٨٥,٠٠٠ شخص في الأراضي الفلسطينية، يتوزعون بواقع ١٦٦ ألف في الضفة الغربية، مقابل ١١٩ ألف في قطاع غزة. ويشكل هذه العدد ما نسبته ٣٥,٥٪ من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتمثل هذه النسبة معدل البطالة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وفقا للتعريف المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتتوزع هذه النسبة بواقع ٣٠,٣٪ في الضفة الغربية، مقابل ٤٦,٤٪ في قطاع غزة.<sup>٤</sup>

بينما أشارت تقارير وزارة العمل الفلسطينية إلى أن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية ارتفعت إلى أكثر من ٥٥٪ من مجموع القوى العاملة خلال انتفاضة الأقصى، وتتراوح نسبة البطالة في قطاع غزة ما بين ٦٣ - ٦٥٪، مقابل ٤٧ - ٤٨٪ في الضفة الغربية. كما أشارت ذات المصادر إلى أن عدد العمال المتضررين جراء الإغلاق بلغ نحو ٣٦٠ ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من المجموع الكلي للعمالة الفلسطينية البالغ ٦٥٠ ألف عامل. وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين المتعطلين عن العمل في السوق المحلي نحو ٢٤٠ ألف عامل، منهم ٨٠ ألف عامل كانوا يعملون في السوق المحلي في قطاع غزة. بينما بلغت نسبة العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات حوالي ٢٢٪ من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل الإغلاق الأخير في ٢٩/٩/٢٠٠٠، وقد بلغ عددهم نحو ١٢٠ ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم ٤٠ ألف عامل كانوا يعملون بشكل منظم (أي عن طريق مكاتب العمل)، و ٨٠ ألف عامل كانوا يعملون بشكل غير منظم. وقد بلغ عدد العمال من قطاع غزة العاملين في إسرائيل بشكل منظم قبل الإغلاق نحو ٢٤ ألف عامل.<sup>٥</sup>

<sup>٣</sup> Fifteen months - Intifada, closure and Palestinian economic crisis. World Bank, March 18,2002.

<sup>٤</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٢. مسح القوى العاملة : دورة ( تشرين أول - كانون أول، ٢٠٠١). بيان صحفي حول نتائج مسح

القوى العاملة. رام الله - فلسطين.

<sup>٥</sup> مصدر المعلومات: تقارير وزارة العمل الفلسطينية.

وتقدر وزارة العمل الفلسطينية الخسائر المباشرة على صعيد العمالة الفلسطينية بنحو ٦,٥٥٠,٠٠٠ دولار يوميا، موزعة على العمالة في السوق المحلي والعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل. فقد بلغت الخسائر المباشرة على صعيد العمالة الفلسطينية في السوق المحلي حوالي ٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار يوميا، بينما بلغت الخسائر المباشرة على صعيد العمالة الفلسطينية في إسرائيل حوالي ٣,٢٥٠,٠٠٠ دولار يوميا. هذا عدا عن الأموال التي تفقدها السلطة الوطنية الفلسطينية من مدخولات الضرائب والتأمين الصحي، والتي تجبى من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وتحول إلى السلطة الفلسطينية، وتقدر بنحو ٥ مليون دولار شهريا.

وأظهرت نتائج تقرير أعده الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن خسائر العمال الفلسطينيين منذ الأول من تشرين أول/٢٠٠٠ وحتى الأول من أيلول/٢٠٠١ بلغت نحو ٧٨٠ مليون دولار.<sup>٦</sup> فيما أشارت تقديرات المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية إلى أن إجمالي خسائر الدخل خلال العام الأول من الانتفاضة تقدر ما بين ٢,٤ و ٣,٢ مليار دولار، في حين قدر الخسائر الناجمة عن فقدان العمال الفلسطينيين أعمالهم في إسرائيل بنحو ٥٩٤ مليون دولار، بواقع ٢,١ مليون دولار لكل يوم عمل.

وعلى ضوء ذلك، يتضح أن سياسة الحصار الإسرائيلية أفضت إلى نتائج كارثية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان، بحيث فقد مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين فرص عملهم، وانضموا إلى مجموع الأسر الفلسطينية التي تعتمد في معيشتها على المساعدات الغذائية المقدمة من مؤسسات دولية ومحلية. ووفقا لتقرير الأونسكو فقد حصلت زيادة بنسبة ٥٠٪ على عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>٧</sup>

كما أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن ٤٠ - ٥٠٪ من مجموع السكان الفلسطينيين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر حتى نهاية عام ٢٠٠١. ٣/٢ من الأشخاص الذين أصبحوا فقراء منذ أكتوبر عام ٢٠٠٠ (الفقراء الجدد) موجودين في قطاع غزة، يتركز نصفهم في منطقتي مدينة غزة وخان يونس. بينما أشارت تقديرات المنسق الخاص للأمم المتحدة (وفقا لتعريف خط الفقر من قبل الأمم المتحدة بـ ٢,١ دولار/لكل شخص يوميا) إلى أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصلت حتى نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢٪، وارتفعت لتصل في أغسطس/٢٠٠١ إلى ٦٤,٢٪.<sup>٨</sup>

<sup>٦</sup> جريدة القدس، بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠١.

<sup>٧</sup> مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، أثر المواجهات والقيود المفروضة على الحركة والإغلاقات على الاقتصاد الفلسطيني من ١ أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ يناير ٢٠٠١. حقائق وأرقام.

<sup>٨</sup> Fifteen months - Intifada, closure and Palestinian economic crisis. World Bank, March 18,2002.

بينما أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية خلال دورة تموز - آب، ٢٠٠١ إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية التي تقع تحت خط الفقر بلغت ٦٠,٨٪، وذلك بالمقارنة مع خط الفقر المكافئ لعام ٢٠٠١، والذي يعادل ١٦٤٢ شيكل شهري لأسرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال. وتتوزع هذه النسبة بواقع ٥٠,٥٪ في الضفة الغربية، مقابل ٨١,٥٪ في قطاع غزة، وهذا يعني أن أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر.<sup>٩</sup>

وفي ظل التدهور الاقتصادي والمعيشي لآلاف الأسر الفلسطينية التي فقدت مصدر رزقها خلال انتفاضة الأقصى، اضطرت العديد من هذه الأسر إلى بيع مجوهرات العائلة، وتأجيل دفع الفواتير، أو إلى استئانة المال من الأقارب والمعارف حتى تتمكن من تجاوز ظروفها الاقتصادية الصعبة.

جدير بالذكر أن ما تقوم به قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي من فرض سياسة الإغلاق ومنع العمال من التوجه إلى أماكن عملهم، إضافة إلى أعمال التجريف الواسعة النطاق للأراضي الزراعية، وهدم المنشآت الصناعية، وغيرها من العقوبات الجماعية تهدف من ورائه إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي القضاء على أية إمكانية للاستقلال السياسي للفلسطينيين، وبما يحقق لها إرغام الفلسطينيين على القبول بالشروط الإسرائيلية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

<sup>٩</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية - الدورة الثالثة: تموز - آب، ٢٠٠١. رام الله - فلسطين.

## الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى

يتعرض العمال الفلسطينيون بشكل شبه يومي لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين وأرباب العمل الإسرائيليين، وتمارس بحقهم سلسلة من الانتهاكات اللاإنسانية، بدءاً بالملاحقة والمطاردة في أماكن عملهم، إضافة إلى الاعتقال التعسفي والابتزاز الأمني وإطلاق النار باتجاههم على الحواجز الإسرائيلية، وانتهاءً بالطرد والفصل والاحتياط من قبل أرباب العمل الإسرائيليين الذين يستغلون الظروف السياسية الراهنة لطرد العمال الفلسطينيين ونهب مستحقاتهم.

ومنذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى الآن ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم تعد من أخطر وأبشع الجرائم التي ترتكب بحق البشر من خلال الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في مواجهة شعب أعزل، فقتلت، واغتالت، واعتقلت، وهدمت، ودمرت، واستولت على منازل، وصادرت أراضي، وحاصرت المدن والمناطق السكنية، وأغلقت الطرق والمعابر والحدود. وقد أفضت تلك الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى إلحاق بالغ الضرر بالمدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وقد تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الأقصى، وتعددت أساليب قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في إلحاق الأذى بالعمال ومحاربتهم في مصدر رزقهم، وحرمانهم من الوصول إلى أماكن عملهم. وتقوم قوات الاحتلال بمطاردة واعتقال العمال الفلسطينيين، فيما تسحب تصاريح العمل من آخرين، كما تطلق نيران أسلحتها باتجاههم. ويشكل ارتفاع حجم تلك الممارسات انتهاكا صارخا للحق في العمل وحرية الحركة، وللحق في الحماية من الاعتقال والحق في الحياة والأمان الشخصي. وقد أصبحت لقمة عيش العامل ممتزجة بالدم في معظم الأحيان، الأمر الذي شكل كابوساً يومياً لعشرات الآلاف من العمال المتوجهين لأعمالهم، وأصبح العامل الفلسطيني يعيش تحت مطرقة جرائم القتل والبطش الإسرائيلي، وسنديان البطالة وشبح الفقر المدقع.

وقد تمثلت أهم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الآتي:

### أولاً:- انتهاك الحق في الحياة والأمان الشخصي للعمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى

لم تقف الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على حقوق العمال الفلسطينيين عند حد انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوزتها لتتطال حقهم في الحياة. فقد بلغ العدوان الإسرائيلي أعلى درجات الاستهتار بحياة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، وذلك في ظل الصمت الدولي والعربي المطبق تجاه الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب

الفلسطيني الأعزل. فأمعنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الاستخدام المفرط للقوة، وأطلقت نيران أسلحتها الرشاشة عشوائياً تجاه المدنيين الفلسطينيين ومن ضمنهم العمال، فأصابته وقتلت العشرات منهم.

فلم تستهدف الانتهاكات الإسرائيلية التي اقترفت بحق العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى، لقمة عيشهم فقط، بل استهدفت حقهم في الحياة أيضاً، وذلك في نطاق جرائم القتل العمد وبدم بارد والاستخدام المفرط للقوة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين. فقد تكرر قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار على سيارات فلسطينية مدنية كانت تقل عمالاً في طريقهم إلى أماكن عملهم، الأمر الذي أدى إلى إصابة واستشهاد العشرات منهم. هذا فضلاً عن قتل مئات العمال الفلسطينيين في مواجهات غير متكافئة مع جنود الاحتلال خلال الانتفاضة الحالية.

وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين من قطاع غزة، الذين تعرضوا للقتل العمد وبدم بارد على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو نتيجة الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، وذلك أثناء مزاولة هؤلاء العمال لأعمالهم، أو أثناء مرورهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، وهم في طريقهم لأماكن عملهم (٢٧) عاملاً خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى ٣٠/٤/٢٠٠٢. فيما أصيب (٥٧) عاملاً آخرين بجروح مختلفة نتيجة لتعرضهم لإطلاق النار، أو تعرضهم للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال خلال الفترة قيد البحث. ومرفق بالتقرير ملحق تفصيلي بأسماء العمال الذين قتلوا بدم بارد ودون مبرر، أو أصيبوا بجروح على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى.<sup>١٠</sup> وتدلل هذه الأرقام، وبما لا يدع مجالاً للشك، إلى انتهاك الحق في الحياة للعمال الفلسطينيين، وتعهد قوات الاحتلال إطلاق النار عشوائياً باتجاههم، ودون مبرر، وذلك أثناء ممارستهم لأعمالهم، أو أثناء توجيههم إلى أماكن عملهم.<sup>١١</sup> كما يدل هذا العدد المرتفع للضحايا من العمال الفلسطينيين إلى لجوء قوات الاحتلال الإسرائيلي للاستخدام المفرط للقوة والقوة المبيتة ضد المدنيين الفلسطينيين، بما فيهم العمال.

إلى جانب ذلك، قتل عدد آخر من العمال من قطاع غزة أثناء محاولتهم التسلل إلى إسرائيل بحثاً عن عمل في ظل الأوضاع الاقتصادية بالغة السوء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدّهم القوة المفرطة، من خلال إطلاق قذائف مدفعية باتجاههم، ودون أن تلجأ لاستخدام وسائل أقل فتكاً لمنعهم من التسلل، أو لإلقاء القبض عليهم بدلاً من قتلهم، وذلك على الرغم من كونهم غير مسلحين.

<sup>١٠</sup> انظر ملحق رقم "١"، يشتمل على: (أ) قائمة بأسماء عمال قطاع غزة الذين قتلوا بدم بارد خلال انتفاضة الأقصى؛ (ب) قائمة بأسماء العمال

المصابين خلال انتفاضة الأقصى جراء تعرضهم لرصاص قوات الاحتلال أثناء مزاولة أعمالهم، أو أثناء توجيههم لأعمالهم.

<sup>١١</sup> ملاحظة: تم استثناء الصيادين والعمال في مجال الصيد البحري من هذا العدد، وذلك لقيام المركز بتخصيص تقرير خاص بهم، صدر في يونيو ٢٠٠٢/.

وتمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيق الحالات التالية، والتي تدل بوضوح على لجوء قوات الاحتلال إلى استخدام القوة المفرطة تجاه العمال، الذين حاولوا التسلل إلى إسرائيل بحثاً عن عمل، دون اللجوء إلى وسائل أقل فتكاً لمنعهم من التسلل:

□ بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠١، وفي وقت مبكر من هذا اليوم، استشهد الفتى إبراهيم محمد حسن شرف، ١٨ عاماً من حي تسل الزعتر في جباليا، جراء إصابته بقذيفة مدفعية أطلقها جنود الاحتلال باتجاهه بالقرب من الشريط الحدودي، شرق بيت لاهيا. وتدل تحقيقات المركز الأولية على استخدام مفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الذين أطلقوا قذائف المدفعية باتجاهه دون سابق إنذار، ودون أن يلجأوا لاستخدام أية وسيلة أقل فتكاً، خصوصاً أنه لم يكن مسلحاً. وعلى الأرجح كان الفتى مع زملاء له يحاولون التسلل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية بحثاً عن العمل، في ظل الضائقة الاقتصادية الراهنة في قطاع غزة. ووفقاً للمعلومات التي جمعها طاقم المركز، كان الفتى شرف قد غادر منزله مع اثنين من زملائه، وهما فتیان في السابعة عشر من عمرهما، في حوالي الساعة العاشرة من مساء الموافق ٢٦/٨/٢٠٠١. وذكر والده أنه لم يعد إلى المنزل تلك الليلة، وعلم عند ظهر يوم الاثنين نبأ استشهاد، حيث توجه إلى مستشفى الشفاء، وتعرف على جثة ابنه التي فصلتها القذيفة المدفعية إلى قسمين. ووفقاً للمعلومات التي توفرت للمركز عن الحادث، كان الفتية الثلاثة قد توجهوا لمنطقة الشريط الحدودي، شرق بيت لاهيا، وهي منطقة قريبة في كل الأحوال من منطقة سكنهم. وعندما أصبح الفتية على مسافة نحو ٢٠٠ متر إلى الغرب من الشريط الحدودي، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون هناك قذيفة مدفعية باتجاههم دون سابق إنذار، وفروا ثلاثتهم من المنطقة دون أن يصابوا بأذى. ثم أطلق جنود الاحتلال قذيفة ثانية أصابت الفتى شرف بصورة مباشرة مما أدى إلى استشهاد على الفور، فيما تمكن الفتیان الآخرا من الفرار.

□ وبتاريخ ٨/١٠/٢٠٠١، وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ مساءً، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على الشريط الحدودي، شرق معبر المنطار الواقع إلى الشرق من مدينة غزة، قذائف مدفعية باتجاه ثلاثة مدنيين فلسطينيين، مما أدى إلى استشهادهم جراء إصابتهم المباشرة بشظايا القذائف في مختلف أنحاء أجسامهم. وتشير التحقيقات الأولية إلى أن المدنيين الثلاثة لم يكونوا مسلحين، ومن المرجح أنهم كانوا ينوون التسلل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية بحثاً عن العمل، في ظل استمرار قوات الاحتلال فرض حصار مشدد على جميع الأراضي الفلسطينية ومنع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل. كما تؤكد الدلائل أن جنود الاحتلال أطلقوا قذائف المدفعية باتجاه المدنيين الثلاثة بهدف قتلهم، دون أن يلجأوا لوسائل أقل فتكاً لمنعهم من التسلل أو إلقاء القبض عليهم بدلاً من قتلهم. وقد احتفظت قوات الاحتلال بجثث الشهداء الثلاثة لمدة يومين، قبل تسليمهم للجانب الفلسطيني. والشهداء هم: (١) جمعة جميعان السواركة، ٢٧ عاماً من منطقة مشروع عامر في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة؛ (٢) صلاح حسين أبو ذيب، ٢١ عاماً من مخيم البريج في محافظة الوسطى؛ (٣) أحمد عبيد عطوي، ٢٨ عاماً من مخيم النصيرات في محافظة الوسطى.

□ وبتاريخ ٥/١٢/٢٠٠١، وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ مساءً، أعلن في مستشفى "سوروكا" في مدينة بئر السبع، في إسرائيل عن استشهاد الشاب صقر أحمد حماد الدباري، ٢١ عاماً من مدينة رفح متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠١، جراء إصابته بعبارة ناري في الرأس. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني، فإنه في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً من تاريخ ٢٨/١١/٢٠٠١، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون على الشريط الحدودي، شرق مدينة رفح، النار باتجاه شابين

فلسطينيين كانا على ما يبدو يحاولان التسلل داخل إسرائيل للعمل هناك. وأعلن الناطق العسكري الإسرائيلي في حينه، عن إصابة مواطنين فلسطينيين جراح أحدهما خطيرة والآخر متوسطة، وأنه تم نقلهما إلى إحدى المستشفيات الإسرائيلية للعلاج. أما المصاب الآخر فهو الشاب سلمان منصور الدهيني، ٢٧ عاماً من مدينة رفح، وأصيب بعيارين ناريتين في الساقين. واستناداً لتحقيقات المركز، فإن الشابين غير مسلحين، ولم يشكلا أي نوع من الخطر على جنود الاحتلال، حيث كان بإمكان الجنود استخدام وسائل أقل فتكاً لإبعادهم عن المنطقة.

فضلا عن ذلك تعرض العمال الفلسطينيون لاعتداءات عنصرية من قبل المتطرفين الإسرائيليين أثناء تواجدهم في أماكن عملهم داخل إسرائيل. فبتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٩، وفي حوالي الساعة الثانية فجرا، اقتحمت مجموعة من المتطرفين اليهود بيت في تل أبيب، يبيت فيه عدد من العمال الفلسطينيين، وأمعنوا فيهم طعنا بالسكاكين والأدوات الحادة. وعرف من بين العمال المصابين: محمد فتحي حمدان النجار، وعبد الله رمضان فياض، ومحمد فتحي برهم، وهم من سكان بني سهيلا في خان يونس، إضافة إلى محمود حماد، وموسى أبو نقيرة، وكليهما من سكان رفح.

وفي نفس السياق، فقد صدرت تصريحات عنصرية ضد العمال الفلسطينيين على لسان بعض المسؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي، الذي وصف فيها العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل بـ "القملة"، ودعا إلى إلقائهم خارج إسرائيل قائلا أن على الحكومة الإسرائيلية أن "تلتقط هذا القمل وتلقيه خارجا".<sup>١٢</sup>

وإلى جانب خطر الموت الذي يتعرض له العمال الفلسطينيون يوميا، فإنهم يواجهون أيضا اعتداءات وانتهاكات أخرى تتمثل في الملاحقة والاعتقال على الحواجز الإسرائيلية. وفيما يلي سنأتي على الشكل الثاني من أشكال الانتهاكات الإسرائيلية التي تعرض لها العمال الفلسطينيون خلال انتفاضة الأقصى، ويتمثل في:

### ثانياً :- اعتقال العمال الفلسطينيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية

صعد جنود الاحتلال الإسرائيليين المتواجدين على الحواجز ونقاط العبور، خلال انتفاضة الأقصى، من وتيرة اعتداءاتهم بحق العمال الفلسطينيين المتوجهين لأماكن عملهم. ورغم أن آلاف العمال، الذين كانوا يتوجهون يوميا لأماكن عملهم داخل إسرائيل، لم يشكروا بأي مستوى من المستويات أي خطر حقيقي على حياة جنود الاحتلال، كونهم يخضعون لعمليات تفتيش مذلة ومهينة، إلا أن قوات الاحتلال قامت باعتقال العديد من العمال الفلسطينيين أثناء توجيههم إلى أماكن عملهم.

<sup>١٢</sup> جريد القدس ، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣.

وقد تعرض مئات العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى للاعتقال الإسرائيلي التعسفي على معبر بيت حانون "إيرز" أثناء توجيههم أو عودتهم من العمل داخل إسرائيل، أو من أماكن عملهم، أو أثناء مرورهم في طريقهم لأعمالهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة بين التجمعات الفلسطينية، وفي محيط المستوطنات. وفيما يلي بعض النماذج حول اعتقال العمال الفلسطينيين على معبر بيت حانون "إيرز" أثناء توجيههم لأماكن عملهم داخل إسرائيل، وفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/١/١٧ قامت قوات الاحتلال باعتقال العامل رفيع حسن اليازجي، ٢٨ عاما من سكان بيت حانون أثناء توجيهه لمكان عمله في المنطقة الصناعية.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ قامت قوات الاحتلال باعتقال ثلاثة عمال فلسطينيين على معبر بيت حانون أثناء عودتهم من العمل داخل إسرائيل. والعمال المعتقلون هم: (١) العامل كمال شحدة حمدان، ٣٧ عاما من سكان بيت حانون؛ (٢) العامل زاهر محمد الكفارنة، ٣٧ عاما من سكان بيت حانون؛ (٣) العامل جمال محمد العثمانة، ٣٨ عاما من سكان بيت حانون.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العامل عبد الرازق أحمد الترابين، من سكان مدينة رفح، وذلك على معبر إيرز أثناء قيامه بتجديد تصريحه المغنط.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العامل ممدوح إبراهيم أبو موسى، ٣٩ عاما، وذلك على معبر إيرز أثناء قيامه بتجديد تصريحه المغنط.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٤ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العامل عادل موسى الشاعر، ٣٥ عاما من سكان خان يونس، وذلك على معبر إيرز أثناء توجيهه إلى عمله داخل إسرائيل.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٤ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العامل سعدي فهمي صلاح أبو صلاح، ٤٠ عاما من سكان بلدة بيت حانون، وذلك على معبر إيرز أثناء قيامه بتجديد تصريحه المغنط.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٩ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال العامل سمير محمد محمد عيسى، ٤٤ عاما من سكان مخيم الشابورة في رفح، وذلك على معبر إيرز أثناء قيامه بتجديد تصريحه المغنط.

نماذج أخرى حول اعتقال العمال الفلسطينيين من مكان عملهم، أو أثناء مرورهم في طريقهم لأعمالهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة بين التجمعات الفلسطينية، وفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

❖ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلي العاملة في معبر رفح البري السائق نافذ عثمان العايدي، ٣٧ عاما من سكان مدينة رفح. والمذكور سائق حافلة تابعة لشركة سيارات غزة ( أبو رمضان )، وكان يقوم بنقل المسافرين من أمام الصالات إلى معبر رفح البري. وعندما توجه السائق في ذلك اليوم بحافلته وعلى متنها حوالي ٤٠ مسافرا إلى معبر رفح البري في ساعات بعد الظهر، وبعد دخوله المعبر وإجراء فحص أمني له وللحافلة وللمسافرين، تم حجزه واعتقاله من قبل أفراد الأمن الإسرائيليين.

❖ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على مفترق المطاحن شمال بلدة القرارة سائق شاحنة، وهو محمد يوسف حامد بهلول، ٢٦ عاما، وكان يقود شاحنة محملة بالبتروك قادمة من غزة باتجاه محافظة خان يونس، وبرفقته ابن أخيه الطفل يوسف أحمد بهلول، ٤,٥ سنة. وقد أوقفه جنود الاحتلال عند مفترق المطاحن، وقاموا باقتياده إلى داخل موقع عسكري محاذي للحاجز، أجروا تفتيش دقيق للشاحنة، وطلبوا منه الاتصال بذويه للحضور لاستلام الشاحنة والطفل، ومن ثم قاموا باعتقاله ونقله مقيد اليدين ومعصوب العينين إلى جهة مجهولة.

❖ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٠ قامت قوات الاحتلال باعتقال العامل رامي محمد علي عقل، ٢٢ عاما من سكان جباليا، وذلك أثناء ممارسته لعمله في معبر المنطار، حيث كان يعمل سائق على رافعة تقوم بتفريغ البضائع من الشاحنات.

فضلا عن ذلك، تمارس سلطات الاحتلال أعمالاً استفزازية بحق العمال الفلسطينيين على معبر بين حانون " إيرز"، حيث تقوم باحتجاز بعض العمال في غرف تحقيق خاصة، والتحقيق معهم، وتقوم بسحب تصاريح العمل من بعضهم دون وجود أي سبب لهذا الإجراء. كما تستغل سلطات الاحتلال الإسرائيلي الظروف الصعبة التي يمر بها العمال وتقوم بمحاولة ابتزازهم وإسقاط بعضهم للتعامل مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية لتقديم معلومات حول نشاط الانتفاضة.

## ثالثاً: - تعرض العمال الفلسطينيين للتفتيش والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية على الحواجز الإسرائيلية

يتم أحيانا تخفيف الحصار بشكل بسيط وجزئي، كأن يسمح لبضعة مئات أو آلاف من العمال بالدخول إلى إسرائيل ضمن شروط معينة من حيث السن والحالة الاجتماعية، إلا أنه ما يلبث أن تقوم السلطات الإسرائيلية بتشديد الإغلاق مرة أخرى. وبعد كل إغلاق يتم فرضه ومن ثم تخفيفه، تزداد إجراءات التفتيش والفحص للعمال الفلسطينيين تعقيدا، أثناء مرورهم على الحواجز الإسرائيلية في طريقهم لأماكن عملهم.

فقد أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ عن اتخاذ إجراءات لتخفيف الحصار، حيث أصدرت تصاريح عمل جديدة لنحو ٣٠٠٠ عامل من قطاع غزة، ولكن ضمن شروط جديدة، تتطلب أن يكون عمر العامل أكثر من ٣٧ سنة، ومتزوج، وليس لديه سوابق أمنية حسب وجهة النظر الإسرائيلية. وقد وصل عدد التصاريح التي تسلمتها وزارة العمل الفلسطينية حتى تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨ ما مجموعه ٥٦٠٠ تصريح عمل، وذلك ضمن الشروط الجديدة سابقة الذكر.

ولا يتمكن جميع عمال قطاع غزة الحاملين للتصاريح الجديدة من الوصول إلى مكان عملهم داخل إسرائيل، بسبب إجراءات التفتيش الإسرائيلية المشددة والمذلة، فضلا عن استفزازات جنود الاحتلال المدججين بالسلاح والمتواجدين بكثافة على الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش. بحيث يخضع العمال الفلسطينيون المتوجهون إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل لإجراءات تفتيش دقيقة ومذلة من قبل جنود الاحتلال المتواجدين في معبر بيت حانون " إيرز ". وقد تصاعدت أعمال التنكيل التي تقترفها قوات الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى، وذلك من خلال تشديد إجراءات التفتيش على الحواجز والمعابر الإسرائيلية، إضافة إلى التعرض للعمال بالألفاظ البذيئة والضرب والاعتداء الجسدي. هذا فضلا عن استغلال الحاجة الملحة للعمال الفلسطينيين للعمل، ومحاولة ابتزازهم وتشغيلهم كعملاء للمخابرات الإسرائيلية. وكان آخر ما استحدثته قوات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال التنكيل بحق العمال الفلسطينيين شروعا بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ في استخدام الكلاب البوليسية في تفتيش العمال الفلسطينيين على الحاجز العسكري المقام في منطقة إيرز، حيث يتم إدخال كل عشرة عمال سويا غرفة الفحص ويجبروهم على خلع ملابسهم ووضعها على طاولة أعدت لهذا الغرض. ومن ثم إعطاء إشارة للكلاب لتفحص العمال وتفحص الملابس. هذا عدا عن الانتظار الطويل والشاق في طوابير، والمرور وسط أسلاك شائكة وجنود مدججين بالسلاح، وفي حالة جاهزية قتالية وبنادقهم مصوبة باتجاه العمال وما يشكله ذلك من تهديد جدي على حياتهم.

ونتيجة لهذه الإجراءات، يتردد العمال الفلسطينيون، الذين بحوزتهم تصاريح العمل من الالتحاق بأعمالهم، ويغامر بعضهم من أجل قوت أطفالهم. وقد وثق المركز الفلسطيني عدد العمال الفلسطينيين الذين اجتازوا معبر بيت حانون " إيرز " بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ نحو ١٢٢٣ عامل، وتقلص عددهم بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨ إلى ٧٥٠ عامل فقط. ومن ثم أعيد إغلاق المعبر ثانية، وألغيت تصاريح العمل التي بحوزة العمال.

وبتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فتح معبر إيرز جزئياً، وسلمت وزارة العمل الفلسطينية نحو ١٥٥٩ تصريح عمل لعمال من قطاع غزة، وعلى الرغم من هذا العدد المحدود الذي سمح له بالعودة إلا أنه لم يتمكن جميعهم من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل نتيجة لإجراءات التفتيش المذلة والمعقدة على الحواجز الإسرائيلية. ففي تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٨ توجه عشرة عمال فقط إلى عملهم داخل إسرائيل. وبتاريخ ٢٠٠١/٤/١٥ توجه ٧٤٤ عامل فقط من قطاع غزة إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل..

جدير بالذكر أن وزارة العمل الفلسطينية تسلمت منذ إصدار التصاريح الجديدة بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ وحتى تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ نحو ٦٢٦٢ تصريح عمل لعمال من قطاع غزة. وهذا من أصل ٢٤٠٠٠ عامل من قطاع غزة كانت بحوزتهم تصاريح عمل قبل الإغلاق الأخير بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩. وقد بلغ عدد عمال قطاع غزة الذين توجهوا لأماكن عملهم داخل إسرائيل بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ نحو ٤٥٠٠ عامل من أصل ٦٢٢٧ عامل يحملون تصاريح عمل سارية المفعول.<sup>٣٣</sup> وفي نهاية شهر مايو / ٢٠٠١ وصل عدد التصاريح التي تسلمتها وزارة العمل الفلسطينية نحو ٦٣٧٠ تصريح عمل لعمال قطاع غزة، تمكن منهم حوالي ٥٢٠٠ عامل فقط من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل.

جدير بالذكر أن هذا العدد المحدود من العمال الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالوصول لأماكن عملهم داخل إسرائيل وسط إجراءات تفتيش مشددة غير ثابت، حيث لا يلبث أن يغلق المعبر ويحرمون من الوصول إلى أماكن عملهم مرة أخرى. فقد أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق معبر " إيرز " كلياً أمام العمال الفلسطينيين من قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١. وبعد ذلك استمر إغلاق معبر إيرز كلياً أمام العمال نحو أربعة شهور حتى أعيد فتحه جزئياً بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١ أمام عدد محدود جداً من عمال الزراعة، وضمن شروط معينة تقضي بأن يكون عمر العامل فوق ٣٥ سنة ومتزوج ولديه أطفال. وكذلك أن يتولى المشغلون الإسرائيليون لهؤلاء العمال أخذهم في الصباح من المعبر، وإعادتهم إليه بعد انتهاء يوم العمل. وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية شهر مارس / ٢٠٠٢، حيث بلغ عدد العمال، الذين يسمح لهم بالوصول إلى مكان عملهم داخل إسرائيل نحو ٢٤٧٠ عامل زراعة فقط من قطاع غزة، ولم يسمح بالعمل لغير هذا العدد المحدود من عمال الزراعة. ولم يدم ذلك طويلاً، فقد أعادت سلطات الاحتلال إغلاق

<sup>٣٣</sup> مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتشغيل والاستخدام، وزارة العمل الفلسطينية.

المعبر أثناء اجتياحها لمدن وقرى الضفة الغربية في التاسع والعشرين من مارس/٢٠٠٢، وحرّم هؤلاء العمال من الوصول لأماكن عملهم داخل إسرائيل حتى لحظة إعداد هذا التقرير.<sup>١٤</sup>

على صعيد آخر، يتعرض العمال الفلسطينيون للتفتيش والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية ليس فقط على المعابر المشتركة مع إسرائيل، بل أيضا على الحواجز المقامة حول التجمعات الفلسطينية داخل قطاع غزة. وتشكل منطقة الموصي، أحد الشواهد البارزة على عمليات التنكيل التي يمارسها جنود الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية.

### \* معاناة عمال منطقة الموصي على الحواجز العسكرية الإسرائيلية

يعاني سكان منطقة الموصي في قطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى معاناة مريرة تكشف عن الوجه العنصري لقوات الاحتلال الإسرائيلي. فقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية شهر تشرين الثاني/ ٢٠٠٠ حصارا مشددا على منطقة الموصي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في كل من مدينتي رفح و خان يونس، وقامت بإغلاق حاجز التفاح الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة الموصي بالكتل الإسمنتية، وكذلك أغلقت بالكتل الإسمنتية حاجز تل السلطان الذي يفصل مدينة رفح عن منطقة الموصي. وقد تم تضييق طريق الموصي الرئيسي بالسواتر الترابية، وتم نشر مدرعات عسكرية تقوم بأعمال الدورية والحراسة في المنطقة. ويخضع الفلسطينيون من سكان تلك المنطقة لإجراءات تفتيش مشددة ومهينة على تلك الحواجز أثناء دخولهم وخروجهم من منطقة الموصي. ولا يسمح بمرور السيارات من خلال حاجز الموصي، بحيث يضطر المواطنون بما فيهم المسنون والنساء والأطفال السير مشيا على الأقدام مسافات طويلة لقطع الحاجز. ويتعرض العمال والموظفون والطلبة لاستفزازات جنود الاحتلال على الحاجز، مما يعطل انتظامهم في أعمالهم ومدارسهم.<sup>١٥</sup> وبهذا باتت منطقة الموصي وكأنها سجن، لا مجال للدخول أو الخروج منها إلا عبر بوابة التفاح، وفي الأوقات ما بين الساعة السادسة صباحا وحتى الخامسة مساءً.

ويعمل غالبية سكان الموصي في الزراعة لخصوبة أراضيها، وجراء الحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال على المنطقة، يعاني المزارعون فيها معاناة لا مثيل لها، حيث يمنعون من نقل منتجاتهم الزراعية المحملة بالسيارات عبر الحاجز من منطقة الموصي إلى الأسواق الرئيسية في المدن، أو من إدخال المعدات والآلات الزراعية والسيارات إلى المنطقة. وبالتالي يضطر المزارعون إلى نقل محاصيلهم الزراعية بالسيارات من داخل الموصي حتى نقطة الحاجز، ومن

<sup>١٤</sup> لمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم " ٢ " يوضح تواريخ إغلاق وإعادة فتح معبر بيت حانون " إبيرز "، ومعبر صوفا.

<sup>١٥</sup> يذكر أن منطقة الموصي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وتعتبر من المناطق الغنية بالمياه الجوفية، وذات تربة خصبة صالحة للزراعة. ويقتننها حوالي ٥٥٠٠ فلسطيني معظمهم يعملون في الزراعة وصيد الأسماك.

ثم يقوم المزارعون بحملها على الأكتاف والسير بها مشيا على الأقدام للوصول إلى الجانب الآخر، حيث تتواجد سيارات أخرى يتم تحميل المحاصيل فيها وتنقل إلى السوق في المدينة. وجراء ذلك يلحق بمزارعي المواصي خسائر فادحة نتيجة للصعوبات البالغة التي تواجههم أثناء تنقلهم من وإلى منطقة المواصي المحاصرة لتسويق منتجاتهم الزراعية، حيث يضطرون للانتظار ساعات طويلة على الحواجز للخروج بمنتجاتهم الزراعية أو الدخول باحتياجاتهم الرئيسية من معدات وأسمدة زراعية. وإمعانا من قوات الاحتلال الإسرائيلي في تضيق الخناق على المزارعين في منطقة المواصي، قامت تلك القوات بتاريخ ٢٠٠١/١/١٥ بإغلاق وسد أكثر من ٢٠ طريق فرعية بالكتل الإسمنتية، كان يستخدمها المزارعون في التنقل بين مزارعهم في منطقة مواصي خان يونس.

إلى جانب ذلك، أقام جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر مايو/٢٠٠١ حاجزا آخرًا من الكتل الإسمنتية على بعد ٧٠م من حاجز التفاح، ويجبر المواطنون المتجهون لمنطقة المواصي على الانتظار خلفه لحين سماح الجنود الإسرائيليين المتواجدين في برج المراقبة لهم بالتقدم باتجاه الحاجز. وقد يضطر المواطنون إلى الانتظار على الحاجز لفترات طويلة تصل أحيانا إلى أكثر من ساعتين لحين السماح لهم بالمرور. وينادي الجنود على المواطنين بواسطة مكبر الصوت، وفي أغلب الأحيان يتلفظ الجنود الإسرائيليون بألفاظ بذيئة بحق المواطنين، أو يطلب منهم الركض، أو أن يدور الشخص حول نفسه، أو يطلب منهم رفع ملابسهم إلى أعلى بشكل استفزازي. وقبل وصولهم إلى الحاجز يمرون عبر جهاز لكشف المعادن، وفي حالة أعطى الجهاز إشارة بوجود معادن لا يسمح للمواطن بالدخول ويعود من حيث أتى. وبعد المرور على جهاز الكشف عن المعادن يتقدم المواطنون من الحاجز، حيث تتواجد كلاب بوليسية مدربة تقوم بفحص المواطنين وأمتعتهم. ومن ثم يتوجه المواطنون نحو غرفة محاطة بالكتل الإسمنتية لفحص بطاقتهم الشخصية للتأكد من أن الشخص من منطقة المواصي أم لا. وفي أعقاب هذه الإجراءات منع العديد من المواطنين، ومنهم المزارعون والصيادون من دخول منطقة المواصي تحت دواعي أمنية. وبالتالي حرم هؤلاء العمال من العودة إلى منازلهم وأراضيهم الزراعية في منطقة المواصي، وذلك في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان في حرية الحركة والإقامة في منطقة سكناء.

ولم تكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتلك الإجراءات التعسفية والعنصرية التي فرضتها على سكان منطقة المواصي، بل أتبعتها بفرض إجراءات أخرى لتقييد حركة سكان المواصي المحاصرة. ففي منتصف شهر تموز/٢٠٠١ فرضت قوات الاحتلال على سكان المواصي نظاما جديدا، بات يعرف باسم نظام الترقيم. ويقضي النظام الجديد بإعطاء صاحب كل بطاقة هوية يقطن منطقة المواصي رقما معينًا، وبموجب ذلك حرم عدد من المزارعين، الذين يملكون أراضي زراعية في المنطقة من الدخول إليها، وباتت أراضيهم الزراعية دون رعاية، الأمر الذي كبدهم خسائر فادحة.

علاوة على ذلك يعاني سكان المواصي من اعتداءات المستوطنين المتكررة عليهم وعلى ممتلكاتهم من خلال مصادرة أراضيهم واستفزازهم بهدف إجبارهم على الرحيل من المنطقة ليتسنى لهم السيطرة عليها. ففي تاريخ ٢٠٠١/١/١٥

اقتحم مئات المستوطنين المسلحين منطقة المواصي بحراسة جنود الاحتلال مستغلين الحصار المفروض على المنطقة. وقاموا بالاعتداء على المنشآت المدنية والمنازل السكنية والأراضي الزراعية، وأشعلوا النار بالدينيتات الزراعية، وأتلفوا المحاصيل الزراعية في المنطقة. كما أطلق المستوطنون النار في الهواء لترويع المدنيين وأشاعوا جواً من الإرهاب والخوف بين السكان الآمنين، وذلك في انتهاك خطير لأبسط حقوق الإنسان.

كما تتعرض منطقة السيفا في بيت لاهيا، شمال قطاع غزة لحصار مشابه لما تتعرض له منطقة المواصي، فمنذ بداية انتفاضة الأقصى قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تجريف وهدم واسعة النطاق، إضافة إلى ردم العشرات من آبار المياه، وإطلاق النار تجاه المزارعين والمناطق السكنية بهدف إرهاب سكان المنطقة من الفلسطينيين وإجبارهم على الرحيل ليتسنى لها ضمها إلى المستوطنتين المجاورتين.<sup>١٦</sup> ففي منتصف شهر حزيران / ٢٠٠١ أقامت قوات الاحتلال جداراً من الأسلاك الشائكة بطول ٥٠٠ متر بين مستوطنتي دوغيت وإيلي سينايا شمال غرب مدينة بيت لاهيا. وبموجب هذا الإجراء تكون سلطات الاحتلال قد فرضت حصاراً مشدداً على منطقة السيفا، وبالتالي لا يستطيع سكانها الدخول أو الخروج منها إلا بإذن مسبق وعبر بوابة خاصة أنشأتها قوات الاحتلال عبر الأسلاك الشائكة، وخلال أوقات محددة وهي ما بين الساعة السابعة إلى التاسعة صباحاً، وما بين الساعة الثالثة والخامسة مساءً، وذلك في انتهاك سافر لحق المواطنين في الحركة والتنقل. كما لا تسمح قوات الاحتلال لأية وسيلة نقل بالمرور من خلال البوابة، فقط المرور سيراً على الأقدام، الأمر الذي يزيد من معاناة المواطنين، لاسيما المزارعين الذين يذوقون صنوف العذاب أثناء نقل منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق، أو عند إدخال المواد اللازمة للزراعة.

#### \* معاناة عمال المنطقة الصناعية "إيرز" على حواجز التفتيش الإسرائيلية

تقع المنطقة الصناعية "إيرز" داخل قطاع غزة المحتل بالقرب من الحدود الفاصلة مع إسرائيل، للغرب من قرية بيت حانون. وتخضع المنطقة الصناعية للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، ويحظر على العمال الفلسطينيين دخولها من دون تصاريح عمل خاصة وبطاقات ممغنطة. ويبلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين في المنطقة الصناعية "إيرز" نحو ٣٥٠٠ عامل ومهني، ويتذبذب هذا العدد وفقاً للظروف السياسية، وعدد تصاريح العمل التي يصدرها الجانب الإسرائيلي. ويخضع العمال الفلسطينيون العاملون في المنطقة الصناعية لشروط عمل مجحفة، حيث أن غالبية الشركات التي تستثمر في المنطقة هي شركات إسرائيلية، تسعى لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من رخص الأيدي العاملة الفلسطينية.<sup>١٧</sup> ولا تنطبق على هذه المنطقة القوانين الفلسطينية أو التشريعات العمالية الإسرائيلية، وبالتالي لا

<sup>١٦</sup> جدير بالذكر أن منطقة السيفا تقع بين مستوطنتي دوغيت وإيلي سينايا، شمال بيت لاهيا، وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة السيفا نحو ٣٠٠٠ دونم، وتطنها ٣٧ عائلة فلسطينية، تضم نحو ١٦٠ شخصاً.

<sup>١٧</sup> تعتبر المنطقة الصناعية "إيرز" جزءاً لا يتجزأ من أراضي قطاع غزة التي احتلت في العام ١٩٦٧، وتقع غرب قرية بيت حانون وجنوب الخط الأخضر. وقد استولت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وحولتها في العام ١٩٧٣ إلى منطقة صناعية، وسمحت بإقامة منشآت صناعية يمتلكها

يلتزم أرباب العمل الإسرائيليين في تعاملهم مع العمال بأي قانون، مما يعرض العمال الفلسطينيين فيها لأبشع استغلال. ومن ناحية أخرى، تخضع المنطقة الصناعية لإجراءات حراسة مشددة، بحيث يصطف العمال الفلسطينيون في طوابير طويلة حتى يتم التدقيق في تصاريح عملهم ووثائقهم الشخصية قبل السماح لهم بالوصول لمكان عملهم داخلها.

وقد تصاعدت الاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين العاملين في المنطقة الصناعية "إيرز" خلال انتفاضة الأقصى، ويومياً تزداد إجراءات دخول العمال الفلسطينيين إلى مكان عملهم تعقيداً. وتتضمن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية إلزام العمال الفلسطينيين السير مشياً على الأقدام مسافة طويلة من الجانب الفلسطيني حتى الجانب الإسرائيلي، ومن ثم الاصطفاف في طوابير طويلة حتى الانتهاء من عمليات التفتيش والفحص الأمني لمدة تقارب الساعتين. ويجبر العمال الفلسطينيون عند دخولهم للمنطقة الصناعية على المرور وسط أسلاك شائكة، وكلاب بوليسية مدربة، وجنود مدججين بالسلاح وفوهات بنادقهم موجهة نحو صدور العمال، ويتعرضون لأساليب تفتيش مذلة ومهينة. وقد وصلت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين أقصى حد لها في إلحاق الإذلال والإهانة بهم، حيث تحرمهم الإجراءات الجديدة من حمل أكياس تحتوي على طعامهم، أو ملابس لاستبدالها في مكان العمل، إضافة إلى إلزامهم بخلع السترات الخارجية والمعاطف قبل الاقتراب من مدخل المنطقة الصناعية، كما فرضت على سيارات الأجرة التي تقلهم إلى المنطقة التوقف على بعد مسافة طويلة، مما يجبر العمال السير مشياً لمئات الأمتار قبل الوصول إلى مدخل المنطقة الصناعية. علاوة على ذلك، تكرر قيام جنود الاحتلال بفتح نيران رشاشاتهم باتجاه العمال الفلسطينيين أثناء اصطفافهم في الطوابير الطويلة عند مدخل المنطقة الصناعية في انتظار السماح لهم بالدخول لأماكن عملهم، وذلك لمجرد قيام العمال بالاحتجاج على إجراءات التفتيش المهينة والمذلة، الأمر الذي نتج عنه إصابة عدد من العمال بجروح مختلفة.

إلى جانب ذلك، تقوم قوات الاحتلال بإغلاق المنطقة الصناعية في وجه العمال، في أي وقت ودون مبرر، الأمر الذي يحرم آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول لأماكن عملهم. وتشكل الممارسات الإسرائيلية المتبعة ضد العمال الفلسطينيين انتهاكا صارخا لحقهم في العمل، وحقهم في حرية التنقل والحركة، فضلاً عن حقهم في الحياة والأمان الشخصي. وقد دفعت تلك الإجراءات اللاإنسانية بحق العمال الفلسطينيين، وما تلحقه بهم من إهانة لكرامتهم وتهديد جدي على حياتهم، وتأخيرهم عن مواعيد عملهم إلى عدم توجه العديد منهم إلى العمل رغم حاجتهم الملحة إليه.

في الغالب أصحاب عمل إسرائيليون، وقلة من أصحاب العمل الفلسطينيين. وتخضع المنطقة الصناعية للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وقد استمر ذلك حتى بعد اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

## رابعاً: - حرمان العمال الفلسطينيين من حقهم الأساسي في العمل

يشكل حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من حقهم في العمل، أبرز النتائج المباشرة لسياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وذلك في انتهاك صارخ لحقوق العمال الفلسطينيين في العمل والحماية من البطالة. لاسيما المادة ٢٣(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والتي تنص على أن: ١. " لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختياره لعمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة." كما أكدت المادة ١٦(١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦، على الحق في العمل، ونصت على أن " تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لهذا الحق." وتؤكد المادة ٢١(٢) من ذات العهد على أن: " لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة."

كما تتناقض الممارسات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين مع اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الاحتلال، حيث أكدت المادة (٥٢) من الاتفاقية على ضرورة حماية العمال وحقوقهم، ونصت على أن: " تحظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل، أو تقيّد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال."

وتندرج سياسة الإغلاق والحصار الشامل التي دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على فرضه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار العقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية ضد المدنيين، التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، لاسيما المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، حيث تنص على أنه " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم." وعليه يفتقر الإغلاق الإسرائيلي كلياً إلى أي أساس قانوني، ويعتبر انتهاكاً لأحكام القانون الدولي، الذي يحظر العقوبات الجماعية أو التأثيرية من الأفراد المحميين.

وقد أدت سياسة العقوبات الجماعية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من حقهم في العمل، هذا الحق الذي تكفله الشرائع والمواثيق الدولية.

وقد كان للحرمان من العمل صوراً مختلفة، نشير إليها فيما يلي:

## ١. إغلاق المعابر وحرمان العمال الفلسطينيين من الوصول لأماكن عملهم داخل إسرائيل

أدى فرض الإغلاق والحصار الإسرائيلي الشامل على الأراضي الفلسطينية في التاسع والعشرين من سبتمبر/ ٢٠٠٠ إلى حرمان أكثر من ١٢٠ ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، منهم حوالي ٢٤ ألف عامل من قطاع غزة، وقد نجم عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الفلسطينيين بشكل غير مسبق. وفي قطاع غزة تجاوزت نسبة البطالة ٦٥٪ من مجموع القوى العاملة. وقد انعكس ارتفاع معدل البطالة سلباً على مستوى المعيشة للفلسطينيين، وأدى إلى اتساع نطاق الفقر والحرمان بين الأسر الفلسطينية. كما تنسحب آثار الحصار الشامل على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين، وتصاب كافة مرافق الحياة بشلل شبه تام.

جدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية تقوم بعد كل إغلاق بفرض قيود وإجراءات جديدة على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل من حيث السن والحالة الاجتماعية وألا يكون قد سبق له الاعتقال. وعلى الرغم من سماح السلطات الإسرائيلية بدخول عدد محدود من العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل في فترات الإغلاق الجزئي، وفقاً لشروط معقدة، إلا أن جنود الاحتلال المتمركزين على الحواجز الإسرائيلية يقومون بالتنكيل بالعمال، مما يدفع العمال إلى الذهاب لأعمالهم خوفاً من الاعتداءات الإسرائيلية، وبالتالي يحرمون من حقهم في العمل. كما يقوم جنود الاحتلال المتمركزون على الحواجز العسكرية وفي نقاط التفتيش على المعابر الحدودية بسحب تصاريح العمل الخاصة بالعديد من العمال الفلسطينيين، أثناء مرورهم عبر هذه الحواجز، دون أي مبرر قانوني أو منطقي، مما يشكل حرماناً لهؤلاء العمال من حقهم في العمل دون وجه حق.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى إغلاق المعابر إلى إلحاق بالغ الضرر بالمزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث تكدست المزروعات الفلسطينية التي تصدر إلى إسرائيل والخارج على المعابر في انتظار السماح لها بالعبور، مما أدى إلى تلف كميات كبيرة منها، لاسيما المزروعات التي لا يمكن تخزينها لفترة طويلة. واضطر العديد من المزارعين إلى تسويق منتجاتهم في السوق المحلي بأسعار زهيدة، نتيجة لإغلاق المعابر أمام تصدير منتجاتهم.

إضافة إلى ذلك، أدى الإغلاق الإسرائيلي للمعابر الحدودية إلى تعطيل حركة التجارة، مما أثر على تسويق المنتجات الصناعية الفلسطينية، الأمر الذي ألحق خسائر فادحة بقطاع الصناعة الفلسطيني. كما تكبد أصحاب المصانع خسائر إضافية جراء دفع غرامات تأخير في الموائى الإسرائيلية، ودفع أراضيات لهذه الموائى لحين السماح للبضائع الفلسطينية بالدخول إلى أراضي السلطة الفلسطينية. هذا عدا عن تكلفة النقل المرتفعة الثمن بالشاحنات الإسرائيلية، والتي

يتكبد أصحاب المصانع والتجار الفلسطينيين وذلك بسبب عدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالمرور على المعابر كما كان الأمر قبل الإغلاق.

## ٢. تقطيع أوصال المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض

أدى فرض الإغلاق الإسرائيلي الداخلي المحكم على المحافظات الفلسطينية إلى توجيه ضربة قوية إلى أسواق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تفتيت سوق العمل المحلي على مستوى كل محافظة، مما حرم آلاف العمال الفلسطينيين من الريف من الوصول لأماكن عملهم في المدن، أو من مدينة إلى أخرى. وقد أسفر ذلك عن تحويل عشرات الآلاف من العمال إلى عاطلين عن العمل، وتعطيل العملية الإنتاجية في المصانع والمؤسسات الفلسطينية. فلم تقتصر آثار الإغلاق على صعيد العاملين في إسرائيل فقط، بل طالت أيضا العاملين داخل مناطق السلطة الفلسطينية، بحيث انقطع آلاف العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل أراضي السلطة الفلسطينية عن عملهم بسبب القيود المشددة المفروضة على حرية الحركة بين المدن والقرى الفلسطينية.

كما أدى الإغلاق الإسرائيلي المفروض حول المدن والقرى الفلسطينية إلى منع وإعاقة الكثير من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم للعناية بها، إضافة إلى العراقيل التي تعترضهم لتسويق منتجاتهم الزراعية في الأسواق. ولعل منطقة المواصي في مدينتي رفح وخان يونس من أكثر المناطق التي يعاني فيها المزارعون حيث تمنع قوات الاحتلال المواطنين من خارج المنطقة من التوجه إلى مزارعهم الموجودة في منطقة المواصي. كما يواجه مزارعو المواصي صعوبات لا مثيل لها أثناء نقل منتجاتهم إلى خارج المنطقة، أو عند إدخال أدوات ومعدات الزراعة، حيث يمنع جنود الاحتلال مرور السيارات والمركبات عبر الحواجز المحيطة بالمنطقة، فيضطر المزارعون لحمل منتجاتهم على الأكتاف، والعبور بها عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية للوصول بها إلى الأسواق في المدينة. وتشكل تلك الممارسات الإسرائيلية انتهاكا صارخا للحق في العمل، والحق في الحركة أيضا.

ومن ناحية أخرى، فقد لحق بالسائقين وبقطاع النقل والمواصلات خسائر كبيرة جراء سياسة الحصار وتقطيع أوصال الطرق وعزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، وحفر الخنادق حول المدن والقرى الفلسطينية بهدف إحكام الحصار حولها، الأمر الذي أدى إلى توقف آلاف المركبات والشاحنات المستخدمة في نقل المواطنين والبضائع عن العمل. وتعرض قطاع النقل والمواصلات لشلل تام خلال فترات منع التجول، والاضرابات، والحصار المشدد، وهذا يعني توقف قسري للعاملين في هذا القطاع عن العمل، وبالتالي حرمانهم من حقهم في العمل.

فضلا عن ذلك تكبدت سلطة الطيران الفلسطيني خسائر فادحة نتيجة تكرار إغلاق مطار غزة الدولي في انتهاك صارخ لقوانين الطيران الدولي، وللاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. ولم تكتفِ قوات الاحتلال

بذلك بل أقدمت على تدمير مطار غزة الدولي، بهدف القضاء على أحد رموز السيادة الفلسطينية. وقد أدت هذه الخطوة التعسفية إلى حرمان مئات من العمال الفلسطينيين العاملين في المطار من حقهم في العمل.

### ٣. عدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة

أدى فرض الإغلاق والحصار الإسرائيلي الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تراجع القدرة الإنتاجية لدى العديد من المصانع المحلية، وهدد أخرى بالتوقف عن العمل بسبب عدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة. فقد تضرر عدد كبير من أصحاب المصانع والمعامل الفلسطينية نتيجة توقف دخول المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع، وإغلاق منافذ التصدير والتسويق، الأمر الذي أدى إلى توقف عجلات الإنتاج في العديد من المصانع الفلسطينية وتكبيدها خسائر فادحة. وهذا بدوره أدى إلى قيام العديد من أصحاب المصانع والمنشآت المحلية بتسريح عمالهم أو منحهم إجازات مفتوحة وغير مدفوعة الأجر لعدم قدرتهم على دفع رواتبهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي، الأمر الذي حرم أعداداً إضافية من العمال الفلسطينيين من حقهم في العمل، وبالتالي ضاعف من عدد العاطلين عن العمل.

### ٤. إغلاق المعابر وعدم السماح بدخول مواد البناء

تعرض قطاع البناء والإنشاءات في قطاع غزة لشلل شبه تام بسبب إغلاق المعابر وعدم السماح بدخول مواد البناء الأساسية، وتحديدًا الإسمنت والحصى والحديد. وجراء التوقف شبه التام في حركة البناء في قطاع غزة، اضطرت معظم شركات البناء إلى تسريح عمالها، وكذلك المهندسين العاملين فيها، فيما قامت بعضها بإعطائهم إجازات غير مدفوعة الأجر لحين انتهاء الإغلاق وعودة الحياة إلى طبيعتها. وقد نتج عن ذلك، حرمان آلاف العمال من الذين كانوا يعملون في قطاع البناء من حقهم في العمل، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

ومن جهة أخرى، فقد أدى منع إدخال مواد البناء الأساسية إلى توقف العمل في مصانع ومعامل الباطون والبلوك والبلاط، وتوقف معها آلاف العمال الذين يعملون في هذا القطاع عن العمل. كما توقفت المشاريع التطويرية والعمرانية ومشاريع البنية التحتية في قطاع غزة، بسبب عدم توفر مواد البناء اللازمة لتنفيذها، وقد أدى توقف تلك المشاريع إلى توقف مئات العمال من الذين كانوا يعملون في تلك المشاريع عن العمل.

### ٥. تجريف الأراضي الزراعية، وحرمان المزارعين من مصدر رزقهم

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبشكل غير مسبوق، أعمال تجريف وهدم واسعة النطاق للأراضي الزراعية خلال انتفاضة الأقصى، وقامت باقتلاع آلاف الأشجار الزراعية والحرجية، وتدمير مئات الدفيئات الزراعية، وإتلاف المزروعات وشبكات الري. وترتبط أعمال تجريف الأراضي الزراعية وإتلاف المزروعات، ومصادرة الأراضي، وحرمان المزارعين من الوصول إليها، بشكل وثيق بالحرمان من العمل، باعتبار أن الأرض هي مصدر العمل لهؤلاء المزارعين الذين فقدوا مصدر رزقهم. وقد نتج عن ذلك فقدان آلاف من العمال والمزارعين لمصدر رزقهم، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى المعيشة بين الفلسطينيين ويؤدي إلى اتساع دائرة الفقر بينهم. وتتناقض تلك الممارسات الإسرائيلية مع المادة ١٧(٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والتي تنص على أنه " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً."

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد بلغ مجموع الأراضي التي قامت قوات الاحتلال بتجريفها في قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى ٢٠٠٢/٣/٣١ نحو ١٤,٠٠٠ دونما، منها ١١٧٨٢ دونما من الأراضي الزراعية، أي بنسبة ٨٤,٢٪، والباقي عبارة عن أراضي حرجية بلغت حوالي ٢٢١٨ دونما، بنسبة ١٥,٨٪ من مجموع الأراضي المعروفة. وتشكل نسبة الأراضي الزراعية التي تم تجريفها على أيدي قوات الاحتلال حوالي ٧,٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية في قطاع غزة.<sup>١٨</sup>

ويستدل من اتساع مساحة الأراضي الزراعية التي تم تجريفها، أن الهدف هو الانتقام من السكان المدنيين وإلحاق أكبر الضرر بهم، كما تدحض أعمال التجريف الواسعة الادعاءات الإسرائيلية حول وجود ضرورة عسكرية لتلك الممارسات. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فإن أعمال التجريف واسعة النطاق للأراضي، وأعمال هدم المنازل تهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وخلق مناطق عازلة على امتداد حدود قطاع غزة، وعلى محيط المستوطنات والشوارع الالتفافية.

وتأتي هذه الممارسات العدوانية في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته. وتشكل انتهاكا للمادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والتي تنص على أنه " يحظر على دول الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

<sup>١٨</sup> لمزيد من التفاصيل راجع تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول جرائم التجريف والهدم التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، تحت عنوان: ويقتلون الأشجار أيضا...، التقارير من ١ - ٦.

## ٦. تدمير المنشآت الصناعية الفلسطينية

قامت قوات الاحتلال، في خطوة غير مسبوقه، بتدمير عشرات المصانع والمنشآت الفلسطينية، وذلك في إطار العقوبات الجماعية التي تنفذها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. فقد قامت باستهداف المصانع الفلسطينية استهدافاً مباشراً في عمليات القصف والتجريف التي طالت العديد منها وسوتها بالأرض. وقد نجم عن ذلك حرمان مئات العمال الفلسطينيين من عملهم، وانضمامهم لصفوف العاطلين عن العمل. هذا عدا عن انعكاسات هذه الخطوة على الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، وحرمانه من مقومات وجوده. كما أن هذه الخطوة، والتي تأتي عادة دون توجيه أية إخطارات لأصحاب المصانع والشركات والورش، تهدف إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر بأصحاب المصانع، حيث تسوى مصانعهم بالأرض بما فيها من آلات ومعدات، الأمر الذي يعني استحالة إنقاذ أي شيء، وبالتالي فإن الخسائر جسيمة وتقدر بملايين الدولارات. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد بلغ عدد المصانع التي تم تدميرها في قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى ٢٠٠٢/٣/٣١، حوالي ٦٠ مصنعا وورشة صناعية، وذلك في انتهاك صارخ للمادة ١٧(٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والتي تنص على أنه " لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً".

### خامساً: - حرمان العمال الفلسطينيين من التعويضات عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة الإغلاق

بالإضافة إلى الحرمان من العمل فإن العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل لا يحصلون على أي نوع من التعويضات عن أيام العمل التي يحرمون فيها من الوصول إلى أماكن عملهم، وذلك بالرغم من أن العمال الفلسطينيين يدفعون مستحقات الحماية من البطالة. ويجري اقتطاع ما نسبته ١٠٪ كحد أدنى من الأجر اليومي للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل أسوة بالعمال الإسرائيليين، إلا أن العمال الإسرائيليين يحصلون مقابل ذلك على مجموعة من الحقوق الاجتماعية ومن ضمنها الحق في الحماية من البطالة، في حين يحرم العامل الفلسطيني من غالبية هذه الحقوق، لاسيما الحق في الحماية من البطالة.

جدير بالذكر أن الموثيق والمعاهدات الدولية تكفل للعمال الحق في الحماية من البطالة، كما أن التشريعات العمالية الإسرائيلية أيضاً تكفل هذا الحق. وتنص المادة ٢٣(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ على الحق في الحماية من البطالة، حيث تؤكد على أن: ١. " لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختياره لعمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة".

كما ينجم عن الإغلاق إلغاء التصاريح السابقة والتي لم ينته مفعولها، وفي بعض الأحيان لا يكاد الشخص يحصل على تصريح جديد حتى يعقبه إغلاق آخر يلغي مفعول ذلك التصريح. وبالتالي يحرم هؤلاء العمال من حقهم في العمل، وحقهم في الوصول لأماكن عملهم، ويلتحقوا بصفوف العاطلين عن العمل. وتتدهور الظروف المعيشية للعمال الفلسطينيين أثناء الإغلاق مما يضطرهم إلى استنزاف مدخراتهم إن وجدت، وقد يضطر البعض إلى بيع مقتنيات بيوتهم من الأثاث لتأمين حاجيات أطفالهم وأسرهم.

ومن ناحية أخرى فإن الإغلاق والحصار الإسرائيلي يعطي الفرصة لأرباب العمل الإسرائيليين للتهرب من دفع أجور العمال الفلسطينيين عن أيام العمل التي أمضوها قبل فرض الإغلاق، أو فصلهم بشكل تعسفي دون دفع مستحقات نهاية الخدمة لهم. كما درج أصحاب العمل الإسرائيليين على استخدام العديد من الأساليب والحيل للتهرب من الالتزام بحقوق العمال الفلسطينيين، ومنها:

- وقف تصريح العامل دون إعطائه أجره ومستحقاته الأخرى.
- تحويل اسم الشركة إلى اسم جديد، وبالتالي لا تعترف للعامل بحقوقه لأنه لم يعمل لديها.
- الاستغناء عن العمال الفلسطينيين دون إعطائهم ورقة فصل، وهذا يضيع على العمال حقهم في الحصول على مستحقاتهم.
- تغيير صاحب العمل لمكان عمله وبالتالي عدم وصول بلاغات المحاكم للمشغل، ومن ثم سقوط القضية في المحكمة.

وفي هذا السياق يشار إلى أن المحاكم الإسرائيلية أسقطت خلال انتفاضة الأقصى نحو ٥٦ قضية لعمال من قطاع غزة رفعت من قبل محامي مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وذلك بدعوى عدم حضور العمال لجلسات المحكمة رغم معرفة القضاة بكون العمال الفلسطينيين يخضعون لحصار عسكري مشدد، ولا يستطيعون المثول أمام المحكمة.<sup>١٩</sup>

وعلى صعيد آخر، ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعويض الفلسطينيين عن الضرر الذي يلحق بهم نتيجة الأعمال العدوانية الإسرائيلية، والتي استهدفت فيها الأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية، إضافة إلى هدم المنازل. وقد بلغ مجموع الأراضي التي قامت قوات الاحتلال بتجريفها في قطاع غزة، في إطار سياسة العقوبات الجماعية التي تقترفها بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى ٢٠٠٢/٣/٣١ نحو ١٤,٠٠٠ دونما، وفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وتشكل نسبة الأراضي الزراعية التي تم تجريفها على أيدي قوات الاحتلال حوالي ٧,٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان باعتراضات لدى المحكمة الإسرائيلية ضد أعمال التجريف والتدمير التي تنفذها قوات الاحتلال بحق ممتلكات الفلسطينيين في قطاع غزة، وطالبها بتعويض المدنيين الفلسطينيين عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة الأعمال العدائية الإسرائيلية. وفي

<sup>١٩</sup> مصدر المعلومات: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، غزة.

رد السلطات الإسرائيلية على الشكاوي التي تقدم بها المركز بررت أن هذه الأعمال تنفذ في إطار الضرورات الحربية، وبالتالي لا تتحمل السلطات الإسرائيلية مسؤولية تعويض المواطنين المتضررين أو جبر الضرر عنهم. وهذا يعني حرمان للفلسطينيين المتضررين من حقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة العدوان الإسرائيلي غير المبرر.

يذكر أن أعمال التجريف الواسعة النطاق التي تنفذها قوات الاحتلال في قطاع غزة، تدحض الادعاءات الإسرائيلية التي تبرر ذلك بأنها تتم لضرورات عسكرية. فالوقائع تشير إلى أن الهدف منها الانتقام من السكان المدنيين، والاستيلاء على المزيد من الأراضي، والتخطيط لخلق مناطق عازلة حول محيط المستوطنات والطرق الالتفافية، وعلى امتداد حدود قطاع غزة، وذلك على حساب أراضي وممتلكات المواطنين الفلسطينيين.

## برامج المساعدات الطارئة المقدمة للعمال الفلسطينيين

ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى معدلات قياسية نتيجة لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى في ٢٩/٩/٢٠٠٠. وفي ظل هذا الحصار الجائر والخانق والمتواصل على الأراضي الفلسطينية، باتت أزمة البطالة تطفو على سطح أولويات المجتمع الفلسطيني. ومن هذا المنطلق حظيت قضية البطالة في الأراضي الفلسطينية باهتمام واسع، على المستويين الرسمي والأهلي الفلسطيني، وعقدت عشرات الندوات وورشات العمل بغرض مواجهة هذه الأزمة، وإيجاد السبل الكفيلة لتخفيف الفقر والحرمان الذي تعيشه أسر العمال الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، بذلت جهود حثيثة على الصعيدين الرسمي والأهلي الفلسطيني بهدف التخفيف من حدة البطالة، وتقديم المساعدات الضرورية لفئة العمال العاطلين عن العمل، وتعزيز صمود العامل الفلسطيني لأن صمود العامل هو من صميم صمود الشعب الفلسطيني.

## □ دور السلطة الوطنية الفلسطينية

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتشكيل لجنة رئاسية لدعم ومساندة العمال، برئاسة المهندس نبيل الشريف وعضوية عدد من الوزارات هي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التمييز، ووزارة الأشغال، وفيما بعد انضم لهذه اللجنة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وذلك بهدف توزيع المساعدات على العمال المتضررين. وقد استقبلت هذه اللجنة مساعدات وتبرعات تم التبرع بها لصالح العمال من دول عربية وأجنبية ومن رجال أعمال فلسطينيين وعرب. وبعد مضي شهور متواصلة على فرض الحصار الإسرائيلي على الأراضي

الفلسطينية، وما نجم عنه من انعكاسات خطيرة على الطبقة العاملة الفلسطينية، اتخذ المجلس التشريعي الفلسطيني قراراً يقضي بإنشاء الصندوق الوطني الفلسطيني للتنمية والتشغيل، بهدف تشغيل العمال العاطلين عن العمل.

وبتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣ بدأ توزيع المساعدات الطارئة على العمال المتضررين، وشملت الدفعة الأولى العمال العاملين داخل إسرائيل والمسجلين لدى وزارة العمل، وعددهم حوالي ٤٠ ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم توزيع هذه الدفعة عبر مكاتب وزارة العمل الموزعة على المحافظات الفلسطينية، وتم صرف مبلغ ٦٠٠ شيكل ( أي ما يعادل ١٥٠ دولار) لكل عامل. ويعود السبب وراء بدء التوزيع على العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويحملون تصاريح عمل سارية المفعول، إلى كون كشوفاتهم كانت جاهزة، كما تم إعفائهم أيضاً من رسوم التأمين الصحي.

وتولى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين صرف الدفعة الثانية من المساعدات الطارئة للعمال، بعد أن قام بإعداد قوائم للعمال المتضررين. وبعد التوزيع تبين أن هناك عدداً من العمال الذين سجلوا لدى الوزارة قد سجلوا أيضاً لدى النقابة واستلموا المساعدة النقدية مرة أخرى. ويبدو أن هذه الإشكالية في التوزيع ظهرت عند الاتحاد العام للنقابات نتيجة لعدم وجود آلية للتدقيق أمام الكم الهائل من العمال الذين قاموا بتسجيل أسمائهم. وقد تقدم العديد من العمال بشكاوي عن وجود تجاوزات في عملية التوزيع في الدفعة الثانية، وإزاء تلك الشكاوي فقد تقرر تشكيل لجنة من قبل وزارة العمل للتحقيق في التجاوزات التي حدثت في صرف المستحقات العمالية. وبتاريخ ٢٠٠١/٢/٣ أعلن وزير العمل رفيع النتشة نتائج لجنة التحقيق الخاصة بالتجاوزات في صرف المستحقات العمالية، وأكد على " أنه تبين أن هناك بعض التكرار لنفس الأسماء مما استدعى إيقاف شيكاتهم، وأن التجاوز هو لعشرات الحالات فقط." وأشار النتشة إلى وقوع بعض الأخطاء في التسجيل سواء كان متعمداً أو غير متعمد، وهو لعدد محدود من الأسماء التي لا تنطبق عليها الشروط، والتي أدرجت ضمن القائمة على خلفية صلة القرابة أو عدم الاهتمام، وبالنتيجة فإن تسجيلهم كان خطأ، وقد تم إيقاف شيكاتهم.<sup>٢٠</sup>

كما قررت السلطة الوطنية الفلسطينية استقطاع نسبة من رواتب موظفي القطاع العام لصالح صندوق مساعدة العمال. وتقوم وزارة المالية باستقطاع ٥٪ من رواتب موظفي الحكومة، بالإضافة إلى خصم يومي عمل من الموظفين الذين تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ شيكل، وخصم ثلاثة أيام عمل من الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن ١٥٠٠ شيكل، وتقدر إجمالي هذه المبالغ بنحو ١١ مليون شيكل شهرياً. وفي البداية لم ترسل هذه المبالغ المقتطعة من رواتب الموظفين في القطاع العام إلى صندوق الطوارئ الخاص بالعمال، واستمرت طريقة التصرف فيها غير واضحة لعدة شهور. وبرزت الحاجة الماسة لتشكيل صندوق وطني للتنمية والتشغيل بغرض استقبال كافة المساعدات الخاصة بالعمال، وذلك لضمان تحقيق

<sup>٢٠</sup> جريدة الحياة، بتاريخ ٢٠٠١/٢/٤.

عدالة في التوزيع، وعدالة في التشغيل تفضي في النهاية إلى إيصال المساعدات لمستحقيها، ورفع الضرر عن جميع العمال المتضررين.

واستجابت السلطة الوطنية ابتداء من شهر ٢٠٠١/٧ لمطلب تحويل الأموال المقتطعة من رواتب الموظفين في القطاع العام إلى صندوق العمال ليتم صرفها على العمال المتضررين، بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي يتولى مهمة إعداد قوائم بأسماء العمال المستحقين. وعلى هذا الأساس تم توزيع دفعات جديدة من المساعدات الطارئة للعمال الذين لم يسبق لهم الحصول عليها من قبل.

وقد ساهمت وزارة العمل الفلسطينية بالجهود المبذولة من أجل تخفيف المعاناة عن العمال الفلسطينيين خلال هذه الأزمة الخانقة. وفي مقابلة شخصية مع الأستاذ سعيد المدلل، مدير عام الإدارة العامة للتشغيل والاستخدام في وزارة العمل بتاريخ ٢٠٠١/٧/٨، أفاد أن الوزارة قامت بجهود حثيثة للتخفيف من البطالة بين العمال الفلسطينيين، وحول هذا الدور أشار إلى " قيام وزارة العمل بعدد من المشاريع التشغيلية المحدودة من أجل التخفيف من حدة البطالة، منها تشغيل حوالي ٤٠٠٠ عامل بواقع ١٠ دولار يوميا لمدة ٣ أسابيع وذلك بالاتفاق مع وزارة الزراعة، كما تم تشغيل حوالي ٤٠٠٠ عامل آخرين في البلديات بالتنسيق مع بكار لمدة شهر، بواقع ١٠ دولار يوميا لكل عامل. كما قامت وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الأشغال بتشغيل حوالي ١٥٠ عامل لمدة أسبوعين بواقع ١٠ دولار يوميا. ومن ناحية أخرى فقد تقدم مكاتب وزارة العمل نحو عشرة آلاف عامل من قطاع غزة بطلبات للحصول على مستحقاتهم في التعويضات المحفوظة في قسم المدفوعات في الجانب الإسرائيلي ( المكافآت الإجمالية المحفوظة لنهاية الخدمة). وتمكنت الوزارة من تحصيل المبالغ المستحقة لعدد كبير من العمال من مخراتهم المحفوظة لدى جهات العمل الإسرائيلية. وقد ساهمت هذه الأموال في التخفيف من معاناة العديد من العمال، الذين تمكنوا من خلالها من تلبية احتياجات أسرهم الملحة بعد انقطاعهم عن العمل لعدة شهور متواصلة."

#### □ دور الأطر التمثيلية والنقابية العمالية

كان للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين دوره في أزمة العمال منذ البداية، وحول ذلك أشار رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بغزة، راسم البياري إلى أن " الاتحاد خاطب المؤسسات والمصانع المحلية لعدم فصل أيّاً من العمال في هذه الظروف الصعبة، ومن أجل ذلك يقوم الاتحاد بدعم أصحاب العمل من خلال مساعدتهم في دفع جزء من راتب العامل بمبلغ قدره ٥٠٠ شيكل لمدة ثلاثة شهور، وذلك من ضمن توجهات الاتحاد للحفاظ على فرص العمل للعمال. ولحل مشكلة البطالة بين العمال الفلسطينيين، يتعين إعادة النظر في الهياكل التعليمية، كما ينبغي على رأس المال الفلسطيني والعربي والإسلامي أن يأخذ دوره في خلق مشاريع حيوية في فلسطين تساهم في خلق فرص عمل لعمالنا

العاطلين عن العمل. كما أن الدول العربية مطالبة بفتح أسواقها أمام عمالنا المهرة من أجل استيعاب عدد من عمالنا العاطلين عن العمل. " وحول إشكالية توزيع المساعدات المالية على العمال أفاد البياري بأن " السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت بتحويل المستقطعات من رواتب الموظفين في القطاع الحكومي إلى صندوق مساعدة العمال منذ شهر ٢٠٠١/٧. وتبلغ قيمة هذه الاستقطاعات في قطاع غزة نحو ٥,٥٠٠,٠٠٠ شيكل شهرياً، وخلال شهري ٢٠٠١/٨،٧ استفاد من هذه المبالغ نحو ٢٣ ألف عامل من قطاع غزة وتلقوا مساعدة مالية قيمتها ٥٠٠ شيكل. ويتولى الاتحاد العام مهمة تسجيل أسماء العمال المتضررين، وإعداد القوائم ليتم عرضها على اللجنة المكلفة بصرف الأموال، ومن ثم توزع الكوبونات على العمال ليتم صرفها من مكاتب البريد بفروعه المختلفة. "

كما ساهم مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في التصدي لأزمة البطالة، وحول دوره في ذلك، أشار الأستاذ محمد دهمان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بغزة، في مقابلة شخصية معه بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٤ إلى أن " إننا كمركز مختص تبيننا مشاريع إقراض للعمال، بتوفير قرض للعامل يمكنه من إقامة مشروع صغير، كما اتبعنا أسلوب آخر حيث نقوم بتشغيل عدد من العمال في المصانع والورش المحلية عن طريق عقد بيننا وبين صاحب المنشأة لمدة عام، يتولى خلالها المركز دفع راتب العامل لمدة أربعة شهور، ومن ثم يتولى صاحب المصنع دفع راتب العامل عن الشهور المتبقية، وذلك لتشجيع أصحاب العمل على تشغيل العمال العاطلين عن العمل. " وانتقد دهمان المساعدات النقدية المقدمة للعمال قائلاً أن " صرف مساعدة للعمال الفلسطينيين بقيمة ٦٠٠ شيكل غير كافية، وكان بالإمكان توظيف هذه المبالغ في مشاريع تشغيلية مجدية. فالتشغيل يعزز من صمود الاقتصاد الوطني وينتج عنه تشغيل غير مباشر من خلال تشغيل المصانع والورش المحلية. "

إلى جانب ذلك، ساهمت عشرات الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تقديم المساعدات النقدية أو العينية للعمال العاطلين عن العمل، مثل لجنة الزكاة، وجمعية الصلاح الإسلامية، وغيرها.

كما ساهمت المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية في تمويل برامج التشغيل الطارئة من خلال مشاريع خلق فرص عمل. وعلى رأس هذه المؤسسات الأنروا، وUNDP، والبنك الدولي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع البلديات وبكدار، ومع النقابات بالنسبة لخريجين الجامعات العاطلين عن العمل.

وقد ساهمت المساعدات العينية التي قدمت خلال انتفاضة الأقصى لأسر العمال المتعطلين عن العمل، وللأسر الفلسطينية الفقيرة من تخفيف حدة الحرمان والعوز في صفوف الأسر الفلسطينية. وفي هذا الصدد أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية خلال دورة أيار - حزيران/٢٠٠١ إلى أن وكالة الغوث احتلت المركز الأول من حيث تقديم المساعدات

بواقع ٦٣,٦٪، تلتها السلطة الوطنية الفلسطينية بواقع ٦,٨٪، وتساوت معها المساعدات المقدمة من الأهل والأقارب والأصدقاء ومحسنين (تكافل اجتماعي) بواقع ٦,٨٪، ثم الأحزاب السياسية بواقع ٣,٦٪، ثم لجان الزكاة بواقع ٣,٥٪. وقد وصلت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات خلال دورة أيار - حزيران/٢٠٠١ نحو ٥٧٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت بواقع ٤٨,٩٪ في الضفة الغربية، و٧١,٧٪ في قطاع غزة. كما أشارت النتائج ذاتها إلى أن ٣٤٪ من الأسر أكدت على حاجتها للمساعدة ولم تتلقاها، بينما أكدت ٧٩,١٪ من الأسر حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة أم لا، وتوزعت هذه النسبة بواقع ٧٤,٩٪ في الضفة الغربية، و٨٦,٧٪ في قطاع غزة.<sup>٢١</sup>

واستناداً إلى الأرقام السابقة نستشف مدى التدهور الحاصل على صعيد الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي. كما أن تأكيد نحو ٧٩,١٪ من الأسر الفلسطينية على حاجتها للمساعدة، منها في قطاع غزة وحده نحو ٨٦,٧٪ من الأسر تؤكد حاجتها للمساعدة، يدل على مدى حاجة الأسر الفلسطينية للمساعدات العينية والنقدية للإيفاء بمتطلباتهم الحياتية الأساسية في ظل استمرار الحصار والحرمان من العمل وانقطاع الدخل.

### **تقييم المركز لبرامج التشغيل والمساعدات الطارئة المقدمة للعمال**

على الرغم من بذل العديد من الجهود والمبادرات في سبيل مواجهة أزمة البطالة، إلا أنها لم تصل للمستوى المطلوب أمام تفاقم معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية. فرغم ما ذكر سابقاً من جهود رسمية وغير رسمية، إلا أن الحقيقة على الأرض تعكس صورة أوضاع العمال السوداوية، فحتى هذه اللحظة لا حلول جوهرية أو جذرية على الطريق، فالمساعدة التي قدمت بواقع ٦٠٠ شيكل مرة واحدة ليست حلاً لمشكلة البطالة، وكذلك مشاريع التشغيل الطارئة لمدة شهر أو شهرين لا يمكن النظر إليها كحلول لمشكلة البطالة بل هي مسكنات.

ومن ناحية أخرى، لا ترتبط مشاريع التشغيل الطارئة بخطة التنمية الفلسطينية، وتخلو من الاستثمارات الإنتاجية، وبالتالي لا تترك أثراً تنموياً، ولا تقدم حلولاً حقيقية للبطالة. والملاحظ أن برامج التشغيل الطارئة تصرف أموالاً طائلة على مشاريع خدمتية بسيطة مثل تنظيف الشوارع، وطلاء الجدران، وينحصر هدفها في خلق فرص عمل لفترات قصيرة لتوفير دخل محدود للعائلات الفقيرة، بغرض تخفيف حدة الفقر والحرمان الذي تعاني منه الأسر الفلسطينية.

<sup>٢١</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية - الدورة الثانية :

وأما على صعيد المساعدات النقدية التي قدمت للعمال العاطلين عن العمل مرة أو أكثر خلال شهور الانتفاضة، فإنها تعد غير كافية وغير عملية، حيث تبلغ قيمتها ٦٠٠ شيكل، أو ٥٠٠ شيكل، وبعض العمال حصل عليها مرة واحدة، وبعضهم حصل عليها مرتين أو ثلاثة. وبالكاد تستطيع هذه المساعدات توفير الحاجات الأساسية لأسر العمال خلال شهر واحد فقط. وبالتالي هناك حاجة ملحة تتطلب توفير البدائل للعمال العاطلين عن العمل لتمكينهم من توفير الحد الأدنى من متطلبات أسرهم المعيشية، فلكل مواطن الحق في الحصول على فرصة عمل تمكنه من تأمين احتياجاته واحتياجات أسرته. وفي ظل استمرار الحصار والإجراءات الإسرائيلية يجب الاستمرار في صرف مخصصات البطالة لجميع العمال العاطلين عن العمل لدعم صمودهم، وأن تكون مخصصات البطالة وفقاً للحد الأدنى للأجور وحسب الحالة الاجتماعية. كما تتجه المطالب العمالية في المرحلة الراهنة من السلطة الوطنية الفلسطينية، بضرورة إعفائهم من مستحقات فواتير الكهرباء والمياه، إضافة إلى توفير المواد التموينية لكافة العمال العاطلين عن العمل. ومن ناحية أخرى يطالب الكثير من العمال بضرورة أن تكون هناك جهة مركزية تتعامل مع ملف العمال حتى تكون هناك عدالة في التشغيل وعدالة في توزيع المساعدات.

وفي ظل هذا الواقع المرير بدأ العديد من العمال الفلسطينيين في التكيف مع ظروفهم الاقتصادية الصعبة من خلال تخفيض المصروفات المنزلية، والبحث عن عمل في السوق المحلي، أو البيع كباعة متجولين وعلى الطرقات. كما لجأت العديد من الأسر إلى تشغيل أبنائها لتأمين مصدر رزق للأسرة التي انقطعت عن عملها سواء داخل إسرائيل أو في السوق المحلي بسبب إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي.

## الخلاصة

تمارس إسرائيل انتهاكات واسعة وجسيمة بحق العمال الفلسطينيين، ولم تقتصر تلك الانتهاكات على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية بل تجاوزتها لتتطال حقهم في الحياة والأمان الشخصي، وحقهم في الحماية من الاعتقال التعسفي، إضافة إلى حقهم في حرية الحركة والتنقل والوصول إلى أماكن عملهم. وقد تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تنكيل واعتقال وإطلاق نار على العمال الفلسطينيين في أماكن عملهم، أو أثناء مرورهم في طريقهم لأعمالهم على الحواجز الإسرائيلية المقامة بين التجمعات الفلسطينية.

وقد بات العمال الفلسطينيون لا يأمنون على أرواحهم في ظل احتلال عنصري يسعى لحرمانهم من كافة حقوقهم وعلى رأسها الحق في الحياة والأمان الشخصي. وتدلل نتائج التقرير على مدى جسامة الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات العنصرية التي يقترفها جنود الاحتلال والمستوطنين بحق العمال الفلسطينيين الأبرياء، الذين يناضلون من أجل لقمة

العيش لهم ولأسرهم، والتي غمست بالدم والقهر والتعذيب الذي يمارسه جنود الاحتلال بحق إنسانيتهم المستباحة في ظل الصمت الدولي والعربي تجاه الممارسات اللاإنسانية الإسرائيلية.

وتندرج الاعتداءات الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين في إطار سياسة العقوبات الجماعية التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بجميع فئاته، بما فيهم العمال.

إلى جانب ذلك، فقد أدى الإغلاق الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٩/٩/٢٠٠٠، إلى حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل. هذا بالإضافة إلى حرمان آلاف أخرى من العمال الفلسطينيين من الوصول لأعمالهم في الورش والمصانع المحلية بسبب القيود الإسرائيلية المشددة على حرية الحركة بين المدن والقرى الفلسطينية. كما حرم عدد آخر من العمال الفلسطينيين من فرص عملهم في المصانع والورش التي أقدمت قوات الاحتلال على تدميرها من خلال قصفها بالمدافع والرشاشات أو تجريفها وتسويتها بالأرض.

كما أدت أعمال التجريف والاقتلاع التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية إلى حرمان الكثير من المزارعين من عملهم ومن مصدر رزقهم الذي يعتاشون منه. وإزاء ذلك تضاعفت معدلات البطالة، وتجاوزت نسبتها في قطاع غزة ٦٥٪ من مجموع القوى العاملة، وفقا لتقارير وزارة العمل الفلسطينية. وقد ترتب على ذلك ارتفاع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من نصف السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى ضوء ذلك يتضح بأن إسرائيل تلعب دورا رئيسيا في ارتفاع معدلات البطالة بين الفلسطينيين عبر السياسات التي تتبعها، وأبرزها سياسة الإغلاق والحصار العسكري والاقتصادي، إضافة إلى التحكم في المعاملات التجارية من خلال السيطرة على المعابر والحدود. فقد كان من أهم النتائج المباشرة لسياسة الإغلاق الإسرائيلي فقدان آلاف العمال الفلسطينيين لفرص عملهم سواء داخل إسرائيل أو في السوق المحلي.

جدير بالذكر أن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق والحصار هي السبب الرئيسي لمشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني، لكن لا يجوز إغفال الأسباب الداخلية التي تعد أسباب رئيسية لا تقل عن الأسباب الخارجية. ومن هذا المنطلق فإن التخطيط لمعالجة البطالة في فلسطين يتطلب مراعاة عدم توجه الحلول بأي حال نحو العمل في إسرائيل والمستوطنات، لأن هذا السوق غير دائم، وهذا ما أثبتته السنوات السابقة. كما أن قضية فتح أسواق العمل في الدول العربية أمام العمالة الفلسطينية ليس هو الحل المطلوب، لأن ذلك يحمل في طياته خطر تفرغ الأراضي الفلسطينية من أبنائها. وعليه يجب أن تتوجه الحلول المقترحة لقضية العمالة الفلسطينية نحو الذات من خلال خلق مقومات

اقتصاد المقاومة والصمود، وإنشاء مشاريع وطنية تساهم في استيعاب العمالة الفلسطينية، وصياغة سياسة تنمية زراعية وصناعية بهدف خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية، واعتماد خطة لتقليص النفقات وأوجه تبديد المال العام.

وقد أثبتت وقائع الانتفاضة الراهنة أن هناك حاجة ملحة لتبني استراتيجية اقتصادية وطنية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ترتكز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وبناء اقتصاد المقاومة والصمود، وتطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية، وتفعيل الأنشطة الهادفة إلى تشجيع المنتج المحلي ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

وختاماً، يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصمت المطبق للمجتمع الدولي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ويدعو المركز على نحو خاص الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، للقيام بالدور المنوط بها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على وجه الخصوص، بعض التوصيات بهدف المساهمة في رفع المعاناة عن العمال الفلسطينيين بما يحقق لهم حقوقهم المشروعة في تمتعهم بالحق في العمل، والعيش بكرامة وأمان.

## التوصيات

### ١. المجتمع الدولي

- توفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تفعيل الاتحاد الأوروبي للبند الثاني في اتفاقية الشراكة الأوروبية - الإسرائيلية، والتي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان للتمتع بالامتيازات الاقتصادية التي تنص عليها الاتفاقية.
- المساعدة في دعم صندوق الطوارئ الخاص بمساعدة وتشغيل العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل.
- الدفع باتجاه إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي، المعوق الأساسي أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب العمالة الفلسطينية.

كما يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والهيئات الدولية إلى التدخل الفاعل وممارسة الضغط على إسرائيل من أجل إلزامها بـ :

- التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات الشرعية الدولية، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب.
- رفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتوقف عن سياسة العقوبات الجماعية، لاسيما سياسة الإغلاق والمعازل التي تحاصر الفلسطينيين بداخلها، وتحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية في الحركة والتنقل والوصول إلى مكان العمل، الأمر الذي يشكل انتهاكا سافرا لكافة الأعراف والمواثيق الدولية.
- وقف استغلال العمالة الفلسطينية، وإعادة كافة المقتطعات التي اقتطعتها من أجور العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل طوال سنوات الاحتلال.
- دفع تعويضات للعمال الفلسطينيين الذين تضرروا نتيجة سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي الجائر.
- دفع تعويضات عن مجمل الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها ضد الفلسطينيين.

## ٢. السلطة الوطنية الفلسطينية

- إنشاء صندوق وطني للتشغيل يهدف لدعم العمال المتضررين ويساهم في التخفيف من الفقر.
- تطبيق قانون العمل الفلسطيني وقانون التأمينات الاجتماعية، وأن يشمل ذلك بند الحماية من البطالة.
- تشكيل محاكم عمالية متخصصة لضمان حقوق العامل الفلسطيني وتوفير الحماية القانونية له من أي استغلال.
- إجراء انتخابات للنقابات العمالية بما يتيح لها القيام بدورها المنشود في الدفاع عن حقوق وقضايا العمال.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني لخلق عمالة فلسطينية ماهرة قادرة على المنافسة في سوق العمل.
- إعطاء الأهمية لتطوير قطاع الزراعة والصناعة الفلسطيني لما لهما من دور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي استيعاب العمالة المتزايدة.
- تخصيص مشاريع صغيرة ومدرة للدخل للعاطلين عن العمل.
- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل وطني، لتشجيع المنتج المحلي.
- العمل على تحصيل المستحقات العمالية من الاستقطاعات المحتجزة لدى الجهات الإسرائيلية، والتي قام الهستدروت الإسرائيلي باستقطاعها من أجور العمال الفلسطينيين منذ العام ١٩٧٢م.
- السعي الجاد لإنهاء بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يكبل الاقتصاد الفلسطيني، ويعيق تطوره، ويبقي على السيطرة الإسرائيلية المطلقة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## الملاحق

### ملحق رقم " ١ "

(أ) قائمة بأسماء عمال فلسطينيين من قطاع غزة قتلوا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة، أو بالقتل العمد وبدم بارد على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي أطلقت عليهم النيران بدون مبرر أثناء ممارستهم لعملهم، أو أثناء مرورهم في طريقهم لأعمالهم على الحواجز العسكرية الإسرائيلية خلال الفترة ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى ٣٠/٤/٢٠٠٢.

الرقم	الإسم	العمر	الإقامة	تاريخ الاستشهاد	ملاحظات
١.	رائد فهمي شقفة	٢٣	رفح	٢٠٠٠/١١/١٤	أصيب بعيار ناري في خاصرته استقر في ظهره، مما أدى إلى استشهاده، وقد تعرض لإطلاق النار أثناء عودته من عمله، وبعد مروره حاجز التفاح الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة المواصي في طريقه إلى بيته، أطلق أحد جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز النار باتجاهه من بندقية كاتمة للصوت من مسافة ٧٠ متراً.
٢.	تيسير عدنان حماد أبو العراج	١٨	خان يونس	٢٠٠٠/١١/٢٥	استشهد جراء إصابته بشظايا القذائف الصاروخية التي أطلقتها قوات الاحتلال على مخيم خان يونس، وقد أصيب عندما كان يقوم بتفريغ حاوية (كوتنيتنر) محملة بالدقيق على بعد ٢٥٠ م من موقع قوات الاحتلال.
٣.	هاني حسين أبو بكر	٣٢	رفح	٢٠٠٠/١٢/١٤	سائق سيارة أجرة، أطلقت قوات الاحتلال النار عليه أثناء مروره على الحاجز العسكري المقام على مدخل مدينة دير البلح، مما أدى إلى استشهاده وإصابة ثلاثة آخرين من الركاب بجروح مختلفة، استشهد أحدهم لاحقاً متأثراً بجراحه التي أصيب بها. وقد ادعت قوات الاحتلال في حينه أن السائق مطلوب لها.
٤.	صبري عوض خضر	٥٣	جباليا	٢٠٠١/١/٢	أصيب بعيار ناري في الرقبة أدى إلى استشهاده، أثناء مزاولة عمله في أرض زراعية، تقع شمال غرب مستوطنة دوغيت، شمال بيت لاهيا، حيث تعرضت المنطقة لقصف إسرائيلي عشوائي تجاه مزارع المواطنين.

تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى

٥.	إبراهيم حسين أبو مغصيب	٧٠	وادي السلقا/ دير البلح	٢٠٠١/١/٩	استشهد جراء قيام جنود الاحتلال المتواجدين داخل الشريط الحدودي بإطلاق النار باتجاهه أثناء تواجده في أرضه الواقعة على بعد ١٠٠م من الشريط الحدودي شرق دير البلح..
٦.	إسماعيل أحمد التلباني	٥٠	الزوايدة/ الوسطى	٢٠٠١/١/٣١	سائق سيارة أجرة، أطلقت عليه النيران دون مبرر، أثناء مروره على حاجز عسكري، مما أدى إلى استشهاده.
٧.	حافظ رشدي صبح	٣٥	خان يونس	٢٠٠١/٤/١٢	سائق سيارة أجرة، استشهد جراء إصابته، عندما توقفت سيارته نتيجة عطل في منطقة السطر الغربي شمال غرب خان يونس، والتي كانت تتعرض لقصف من قبل قوات الاحتلال المتمركزة في محيط مستوطنة جاني طال، شمال غرب خان يونس.
٨.	عاطف أحمد وهدان	٤٥	الزيتون/ غزة	٢٠٠١/٤/٢٦	تعرض لإطلاق النار بينما كان يعمل مع عدد من أقاربه في جني محصول البرتقال في إحدى البساتين الواقعة في منطقة حجر الديك، جنوب شرق غزة. وقد أصيب بعيار ناري في الرأس أدى إلى استشهاده.
٩.		٢٢	رفح	٢٠٠١/٤/٣٠	خياط، استشهد جراء انفجار سيارة في مستوطنة عتصونا التي كان يعمل بها.
١٠.	القصاص	٢٦	غزة	٢٠٠١/٥/١٤	سائق سيارة أجرة، استشهد عندما فتح جنود الاحتلال بشكل عشوائي نيران رشاشاتهم على طابور من السيارات كانت تصطف على حاجز عسكري، بالقرب من المطاحن، شمال خان يونس.
١١.	تيسير عوض العرعبير	٣٠	الشجاعية/ غزة	٢٠٠١/٥/١٩	مزارع، استشهد جراء قيام جنود الاحتلال بإطلاق النار باتجاهه، دون مبرر أثناء تواجده في أرضه الزراعية الواقعة على بعد ٢٠٠م إلى الغرب من الشريط الحدودي، شرق مدينة غزة.
١٢.	عامر حمدي زيادة	٢١	م المغازي/ محافظة الوسطى	٢٠٠١/٩/١٢	أطلق جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز العسكري النار، دون مبرر على سيارة مدنية، مما أدى إلى استشهاده المذكور، بينما كان متوجها إلى عمله.
١٣.	ماهر إدريس أحمد خضير	٢٣	بيت لاهيا	٢٠٠١/١٠/٣	استشهد جراء إصابته بشظايا قذائف مدفعية سقطت عليه، أثناء قيامه بمزاولة عمله في مزرعته.
١٤.	محمود محمد الشرفا	٢٥	بيت لاهيا	٢٠٠١/١٠/٣	استشهد في نفس الظروف السابقة عندما كان يعمل في أرض المواطن خضير.

١٥.	عيد زايد أبو شرح	٣١	م الشاطئ/ غزة	٢٦/١٠/٢٠٠١	استشهد نتيجة قيام جنود الاحتلال النار عمدا ودون سبب، باتجاهه بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٨، وأصابوه بعبار ناري في الرأس بينما كان يقوم باصطياد العصفير بواسطة الشباك في الأراضي الواقعة على بعد نحو ٥٠٠ متر من الشريط الحدودي شرق بلدة بيت حانون.
١٦.		٢٣	خان يونس	٧/١١/٢٠٠١	سائق سيارة أجرة، استشهد أثناء مزاوله عمله جراء إصابته بعبار ناري في الظهر، عندما قام جنود الاحتلال بإطلاق النار بشكل مكثف على مخيم خان يونس، وعلى المركبات الفلسطينية المتوقفة أمام حاجز التفتاح غرب المخيم.
١٧.	عاهد فايز أبو دحروج	٢٠	النصيرات/ الوسطى	١٦/١١/٢٠٠١	استشهد جراء إصابته بعبار ناري في الرأس أثناء ملاحظته من قبل الشرطة الإسرائيلية في مكان عمله في مدينة اللد في إسرائيل.
١٨.		٢٥	خان يونس	٢٣/١١/٢٠٠١	سائق سيارة أجرة، تعرض لإطلاق النار من قبل جنود الاحتلال في طريق معبر رفح الحدودي، عندما ضل الطريق وسار في الشارع، وبعد أن تنبه واستدار للخلف فتح جنود الاحتلال النار باتجاه السيارة مما أدى استشهاده، وإصابة بقية الركاب.
١٩.	محمد عبد القادر جميعان	٢٢	دير البلح/ الوسطى	١١/١٢/٢٠٠١	استشهد نتيجة لإطلاق جنود الاحتلال المتكررين على أحد الحواجز الإسرائيلية في محافظة طولكرم النار على السيارة المدنية التي كان يستقلها مع عدد آخر من الركاب، مما أدى إلى استشهاد اثنين من الركاب. والشهيد أحد العمال الغزيين الذين يعملون في الضفة الغربية.
٢٠.	محمد خليل مراحيل	٢٥	النصيرات/ محافظة الوسطى	١١/١٢/٢٠٠١	استشهد، في نفس الظروف المذكورة سابقا.
٢١.	أحمد جمعة البشيتي	٢٨	بلدة معن/ خان يونس	١٢/٣/٢٠٠٢	استشهد نتيجة قيام قوات الاحتلال بقصف مصنع لسكب الحديد يقع في بلدة معن، مما أدى إلى استشهاد أربعة عمال داخل المصنع.
٢٢.	محمد جمعة البشيتي	٢٥	بلدة معن/ خان يونس		استشهد، في نفس الظروف المذكورة أعلاه.

٢٣.	رأفت البشيتي	٢٥	بلدة معن/ خان يونس	استشهد، في نفس الظروف المذكورة أعلاه.
٢٤.	زهير حسين كوارع	٢٥	بلدة معن/ خان يونس	استشهد، في نفس الظروف المذكورة أعلاه.
٢٥.	محمد عبد الواحد البكري	٤٣	حي الشيخ رضوان/ غزة	استشهد متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٢. عندما أطلق جنود الاحتلال النار في محيط معبر المنطار، مما أدى إلى إصابته في حينه بعيار ناري في الحوض. وكان الشهيد يعمل سائق شاحنة ينقل فيها الحصة من المعبر إلى قطاع غزة.
٢٦.	نظمي حمدان ياسين	٢٧	حي الزيتون مدينة غزة	استشهد جراء إصابته بعدة أعيرة نارية، عندما فتح جنود الاحتلال المتمركزون في معبر إيرز، نيران أسلحتهم باتجاه مجموعة من العمال الفلسطينيين، كانوا في طريقهم لمكان عملهم داخل المنطقة الصناعية.
٢٧.	عبد الطيف السيد المصري	٣٤	مدينة غزة	أعلن مستشفى في إسرائيل عن استشهاده متأثراً بجراحه التي أصيب بها في تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٢. عندما فتح جنود الاحتلال المتمركزون في معبر إيرز، نيران أسلحتهم باتجاه مجموعة من العمال الفلسطينيين، كانوا في طريقهم لمكان عملهم داخل المنطقة الصناعية.

- بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٧، قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار على العامل محمد جودة على العاصي، ٢٧ عاماً من مخيم الشاطئ في غزة، مما أسفر عن استشهاده. ووقع الحادث حوالي الساعة ٢٠:٤ من بعد الظهر في المنطقة الصناعية (إيرز) شمال قطاع غزة، وقامت قوات الاحتلال على الفور بإغلاق المنطقة أمام العمال. وكان الضحية يعمل في المنطقة المذكورة منذ أكثر من ثلاثة أعوام.
- بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ أطلقت قوات الاحتلال النار على العامل نور الدين محمد أبو صافي، ٢٢ عاماً من مخيم الشاطئ، وأصابته بستة أعيرة نارية في الصدر مما أدى إلى استشهاده. ووفقاً لتحقيقات المركز، أنه سمع صوت إطلاق نار في المنطقة الصناعية في إيرز في حوالي الساعة ٨:٤٠ صباحاً. وفي أعقاب ذلك أعلنت قوات الاحتلال أن شاباً فلسطينياً حاول طعن أحد الجنود الإسرائيليين، وأن الجنود أطلقوا النار عليه وقتلوه. هذا ولم يتمكن المركز من الحصول على معلومات أخرى، بسبب عدم وجود شهود عيان في منطقة الحادث.

ب) قائمة بأسماء عمال فلسطينيين من قطاع غزة أصيبوا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، أو برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي أطلقت عليهم النيران بدم بارد ودون مبرر أثناء ممارستهم لأعمالهم وفي أماكن عملهم، أو وهم في طريقهم إلى أماكن عملهم خلال الفترة ٢٩/٩/٢٠٠٠ - ٣٠/٤/٢٠٠٢:

الرقم	الإسم	العمر	تاريخ الإصابة	ملاحظات
١.	رائد فايز أبو عكر	١٨	٢٥/١١/٢٠٠٠	أصيب بشظايا القذائف الصاروخية التي أطلقتها قوات الاحتلال على مخيم خان يونس، عندما كان يقوم بتفريغ حاوية (كونتينر) محملة بالدقيق على بعد ٢٥٠م من موقع قوات الاحتلال.
٢.	حماد فايز أبو العراج	١٨	٢٥/١١/٢٠٠٠	أصيب بشظايا القذائف الصاروخية التي أطلقتها قوات الاحتلال على مخيم خان يونس، عندما كان يقوم بتفريغ حاوية (كونتينر) محملة بالدقيق على بعد ٢٥٠م من موقع قوات الاحتلال.
٣.	عماد محمد العثمانة	٢١	١٩/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في الركبة اليسرى، عندما أطلقت قوات الاحتلال النار على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المنطقة الصناعية إيرز.
٤.	محمد نمر كحيل	٢٠	١٩/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في اليد اليسرى، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٥.	عرفات سمير البس	١٨	٢٠/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في الساق اليمنى، عندما أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه العمال الذين كانوا يحتجون على إجراءات التفتيش المشددة والمذلة لدى دخولهم المنطقة الصناعية "إيرز".
٦.	محمد حسين عجور	٢٤	٢٠/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في الفخذ الأيسر، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٧.	محمد صالحة	١٩	٢٠/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في الفخذ الأيسر، الحادثة المذكورة أعلاه.
٨.	عبد الرحمن المصري	٢٠	٢٠/١٢/٢٠٠٠	أصيب برضوض في كتفه بعد سقوطه أرضاً أثناء اعتداء قوات الاحتلال عليه، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٩.	سلمان محمود العروقي	٣٥	٣١/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبار ناري في الرأس، عندما أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه عدد من العمال أثناء انتظارهم للتفتيش أمام بوابة المنطقة الصناعية في إيرز.
١٠.	علاء الدين أحمد أبو خاطر	٢٣	٣١/١٢/٢٠٠٠	أصيب بعبارين ناريتين في كلتا القدمين، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.

١١.	سائد جعفر الحرازين	٢٣	٢٠٠٠/١٢/٣١	أصيب بعيار ناري في الركبة اليسرى، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
١٢.	محمد محمد ناصر	٣٠	٢٠٠٠/١٢/٣١	أصيب بعيار ناري في الفخذ الأيسر، الحادثة المذكورة أعلاه.
١٣.	ياسر محمد الرنتيسي	٢١	٢٠٠٠/١٢/٣١	أصيب بعيار ناري في البطن، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
١٤.	أحمد الشنباري	٢٠	٢٠٠١/١/١٤	أصيب بعيار ناري في الساق الأيسر عندما فتحت قوات الاحتلال النار على طابور من العمال عند مدخل المنطقة الصناعية (إيرز).
١٥.	أسامة شعبان عبد الدايم	٢٥	٢٠٠١/١/١٨	أصيب بعيار ناري في ذراعه الأيمن، أطلقه عليه جنود الاحتلال، عندما كان يعمل في دفيئة زراعية في أرضه التي تبعد نحو ٥٠٠ م إلى الشرق من مستوطنة دوغيت شمال بيت لاهيا.
١٦.	رمضان العثامنة	٢٢	٢٠٠١/١/٢٧	أصيب بعيار ناري في الساق اليسرى عندما أطلق جنود الاحتلال المتمركزون في محيط مستوطنة نتساريم النار بدون سبب على مجموعة من العمال كانت تقوم ببناء مدرج للعب كرة القدم التابع لكلية التربية.
١٧.	فؤاد نبيهان حجي	٣٣	٢٠٠١/١/٣١	أصيب بعيارين ناريتين في القدمين أثناء توجهه إلى أرضه الزراعية الواقعة في منطقة حجر الديك شرق غزة، عندما أطلق جنود الاحتلال النار عليه، دون مبرر.
١٨.	مازن محمد الريفي	٣٥	٢٠٠١/٢/٣	يعمل بائع فواكه متجول، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون على مفترق الشهداء النار عليه عندما كان متجها من غزة إلى المنطقة الوسطى، فأصابه بعيارين ناريتين في الفخذ الأيمن.
١٩.	أشرف حامد الإسي	٢١	٢٠٠١/٢/٤	أصيب بعيار ناري مغلف بالمطاط في الرأس عندما أطق جنود الاحتلال النار على العمال الفلسطينيين عند مدخل المنطقة الصناعية إيرز شمال قطاع غزة.
٢٠.	رياض رشيد القاضي	٣٢	٢٠٠١/٣/١٠	أصيب بعيار ناري في الرأس نتيجة تعرضه لإطلاق النار أثناء تواجده في أرضه الزراعية المقابلة لمستوطنة موراج شمال مدينة رفح.
٢١.	موسى محمد أبو عريبان	٣٨	٢٠٠١/٤/٤	أصيب بعيار ناري في البطن، أثناء عمله في بستان يقع في منطقة المعراقة جنوب مدينة غزة، وذلك عندما فتح جنود الاحتلال نيران رشاشاتهم باتجاه مزارع المواطنين في المنطقة.
٢٢.	أسامة عوض القانون	٢٦	٢٠٠١/٤/٥	أصيب بعيار ناري في الساق اليسرى أثناء عمله في أرضه الزراعية الواقعة على بعد ٥٠٠ م إلى الغرب من الشريط الحدودي شرق جباليا عند تعرضه لإطلاق النار، دون أن تشهد المنطقة أية مواجهات.

٢٣.	حليمة عبد الرحمن الديري	٧٠	٢٠٠١/٤/٦	أصيب بعيار ناري في الكتف الأيسر، أثناء قيامها برعي الأغنام في أرضها الزراعية الواقعة في محيط مستوطنة كفار داروم.
٢٤.	أحمد عطيه أبو سحلول	٢٦	٢٠٠١/٤/١٢	اعتدى عليه أربعة من المستوطنين بالضرب المبرح أثناء تواجده في إحدى الدفيئات الزراعية التي يعمل بها في مستوطنة جان أور في منطقة مواصي رفح.
٢٥.	محمد زياب العقاد	١٧	٢٠٠١/٥/١	اعترضه جنود الاحتلال أثناء توجهه للعمل في مزرعة عائلته في المواصي، واعتدوا عليه بالضرب المبرح مما أدى إلى إصابته برضوض في مختلف أنحاء جسمه.
٢٦.	أنعام إبراهيم الدحود	١٧	٢٠٠١/٥/٧	أصيب بعيار ناري في الساق اليمنى أطلقه عليها جنود الاحتلال بدون مبرر، عندما كانت تقوم بأعمال الفلاحة في أرض تملكها عائلتها في منطقة حجر الديك شرق مدينة غزة.
٢٧.	فارس عبد الفتاح لافي	٢٢	٢٠٠١/٦/٢٨	أصيب بشظايا الأعيرة النارية في الصدر والذراع الأيسر والخاصرة، عندما فتح جنود الاحتلال النار باتجاه العمال الفلسطينيين أثناء اصطفاقيهم في طابور عند مدخل منطقة إيرز الصناعية.
٢٨.	محمد صالح حوسو	٢١	٢٠٠١/٦/٢٨	أصيب بشظايا عيار ناري في الفخذ الأيسر، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٢٩.	محمود عمر معروف	٤٥	٢٠٠١/٧/٦	أصيب أثناء قيامه بأعمال الزراعة في أرضه التي تبعد حوالي ١٠٠م عن مستوطنة دوغيت، شمال بيت لاهيا، عندما سقطت قذيفة مدفعية أطلقتها قوات الاحتلال باتجاه الأراضي الزراعية.
٣٠.	سرية صالح أبو عمشة	٣٤	٢٠٠١/٧/٣٠	أصيب بعيارين ناريتين في العضد الأيسر والفخذ اليسرى أثناء تواجدها في أرضها الزراعية التي تبعد حوالي ٢٥٠م عن الشريط الحدودي شرق مدينة بيت حانون.
٣١.	عيسى يحيى عبد اللحام	٤٨	٢٠٠١/٨/١٨	عامل نظافة في برنامج البطالة التابع لبلدية خان يونس، أصيب أثناء تأدية عمله جراء قصف قوات الاحتلال لسوق حي الأمل في خان يونس.
٣٢.	رضوان حافظ العبادلة	١٩	٢٠٠١/٩/٢٩	أصيب بعيار ناري في الفخذ الأيمن على حاجز الطيبة غرب مدينة طولكرم، عندما كان في طريقه لمكان عمله داخل إسرائيل. والمذكور هو أحد العمال الغزيين، الذي يقطن مدينة طولكرم.
٣٣.	أنور رمضان أبو حليمة	٢٨	٢٠٠١/١٠/٣	عامل زراعي أصيب بشظايا في يده اليسرى أثناء تواجده في أرض زراعية، عندما قصفت قوات الاحتلال المزارع والأراضي الفلسطينية في بيت لاهيا شمال غزة.

٣٤.	عيدة سالم أبو شلوف	٥٥	٢٠٠١/١٠/١٥	أصيب بعيار ناري في الساق اليمنى، أطلقه عليها جنود الاحتلال أثناء قيامها برعي الأغنام في مكان يبعد نحو ٦٠٠م إلى الغرب من الشريط الحدودي شرق بيت حانون.
٣٥.	رياض عبد الكريم المصري	٣٣	٢٠٠١/١٠/٣٠	سائق سيارة أجرة، أصيب بجراح في الكتف والذراع والأذن جراء تهشم زجاج السيارة عندما تعرضت لإطلاق النار من قبل جنود الاحتلال أثناء مرورها بمفرق الشهداء جنوب مدينة غزة.
٣٦.	سلام محمود بدر	٣٠	٢٠٠١/١١/٦	أصيب بعيار ناري في الكتف الأيسر، وتعرض لإطلاق النار عندما كان يتواجد في أرض زراعية تعود ملكيتها لعائلته تبعد حوالي ١٢٠٠م من مستوطنة نتسانيت شمال غرب بيت لاهيا.
٣٧.	أحمد الكرد	٢٠	٢٠٠١/١١/١٦	أصيب بعيار ناري في الرأس، وهو في طريقه لعمله في مدينة اللد داخل إسرائيل في كمين نصبته الشرطة الإسرائيلية.
٣٨.	عطيه كشكو	٣٠	٢٠٠١/١١/٢٠	أصيب بعيار ناري في الساق اليمنى أطلقه عليه جنود الاحتلال بدون مبرر، عندما كان يقود جراف زراعي على بعد ٥٠م من الموقع العسكري المقام على مفرق الشهداء جنوب مدينة غزة.
٣٩.	وليد مصطفي الفقعاوي	٣٧	٢٠٠٢/١/١٤	أصيب برضوض في مختلف أنحاء الجسم نتيجة اعتداء جنود الاحتلال بالضرب المبرح على مجموعة من العمال من سكان خان يونس، أثناء توجههم للعمل في مستوطنات غوش قطيف في مواصي خان يونس.
٤٠.	أكرم أحمد المصري	٤١	٢٠٠٢/١/١٤	أصيب في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٤١.	رمضان إسماعيل	٤١	٢٠٠٢/١/١٤	أصيب في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٤٢.	هشام محمود الراس	٣٦	٢٠٠٢/١/١٤	أصيب في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٤٣.	مهدي الفقعاوي	٣٠	٢٠٠٢/١/١٤	أصيب في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.
٤٤.	خضر تيسير وادي	١٩	٢٠٠٢/٣/١	أصيب بشظية قذيفة مدفعية، أطلقها جنود الاحتلال على الأراضي الزراعية الواقعة في جباليا على بعد ٧٠٠ متر غرب الشريط الحدودي، أدت إلى بتر ساقه اليسرى، وذلك عندما كان يقوم بجمع الحطب من داخل الأراضي الزراعية. والمصاب معاق " أصم وأبكم".
٤٥.	عاطف جمعة مزيد	٣٢	٢٠٠٢/٣/٦	أصيب بعيار ناري في العين اليسرى، عندما أطلق جنود الاحتلال النار دون مبرر باتجاه مجموعة من العمال، كانوا يقومون برصف أحد الشوارع في قرية أم النصر المحاذية لمستوطنة نتسانيت، شمال قطاع غزة.
٤٦.	عادل سعيد النجار	٣٨	٢٠٠٢/٣/٦	أصيب بشظايا في الساق اليسرى، جراء قصف قوات الاحتلال لمصنع لسكب الحديد يقع في بلدة معن، مما أدى إلى استشهاده

أربعة عمال داخل المصنع، وإصابته بجروح متوسطة.				
أصيب بشظايا عيار ناري في الوجه، أطلقه عليه جنود الاحتلال المتمركزون في الموقع العسكري المقام على حاجز تل السلطان، غرب مدينة رفح، وذلك أثناء مروره على الحاجز في طريق لعمله داخل إحدى المستوطنات المقامة على أراضي مواصي رفح.	٢٠٠٢/٤/٨	٢٠	محمود عبد السلام شقفة	٤٧.
أصيب بعيار ناري في الفخذ الأيمن، الحادثة المذكورة أعلاه.	٢٠٠٢/٤/٨	٣١	ياسر حسن الصوفي	٤٨.
أصيب بعيار ناري في الظهر، عندما أطلق جنود الاحتلال المتمركزون داخل دبابة بالقرب من مستوطنة إيلي سيناي، شمال بيت لاهيا، النار باتجاه مجموعة من المزارعين كانوا يعملون داخل أراضيهم الزراعية.	٢٠٠٢/٤/٩	٢٤	رائد حسن سعدة	٤٩.
أصيب بعيار ناري في اليد اليمنى، عندما فتح جنود الاحتلال المتمركزون في معبر إيرز، نيران أسلحتهم باتجاه مجموعة من العمال الفلسطينيين، كانوا في طريقهم لمكان عملهم داخل المنطقة الصناعية.	٢٠٠٢/٤/١٢	٢٥	عبد السلام محمد ياسين	٥٠.
أصيب بعيار ناري في اليد اليسرى، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.	٢٠٠٢/٤/١٢	٣٠	منير رضوان ياسين	٥١.
أصيب بعدة أعيرة نارية في الساقين، الحادثة المذكورة أعلاه.	٢٠٠٢/٤/١٢	٢٧	كمال رمضان ياسين	٥٢.
أصيب بعيار ناري في البطن، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه.	٢٠٠٢/٤/١٢	٢٨	عبد المصري	٥٣.
أصيبت بعيار ناري في الساق اليمنى، في نفس الحادثة المذكورة أعلاه. وكانت تعمل خياطة في المنطقة الصناعية.	٢٠٠٢/٤/١٢	٣٨	ليلي محمد جمعة شحادة	٥٤.
أصيب بشظايا في الرأس، عندما تعرضت سيارة الأجرة التي يستقلها لإطلاق نار، دون سابق إنذار من قبل جنود الاحتلال المتواجدين على نقاط المراقبة عند مدخل المنطقة الصناعية إيرز، شمال بيت حانون.	٢٠٠٢/٤/١٤	٢٥	أحمد الكتري	٥٥.
أصيب بعيار ناري في القدم اليمنى أثناء مزاولته لعمله داخل مزرعته، وذلك عندما فتح جنود الاحتلال نيران أسلحتهم الرشاشة على مزارع المواطنين شرق مدينة غزة، دون أن تشهد المنطقة أية أحداث.	٢٠٠٢/٤/٢٠	٢٩	ماهر حرب أبو ناموس	٥٦.
أصيبت بعيار ناري في الساق اليمنى، أثناء مساعدتها لزوجها في قطف ثمار التوت في الأرض الزراعية، وذلك عندما فتح جنود الاحتلال المتمركزون في محيط مستوطنة إيلي سيناي، شمال بيت لاهيا النار باتجاه مزارع المواطنين.	٢٠٠٢/٤/٢٩	٢٣	سماهر محمد عبد الكريم غبن	٥٧.



**ملحق رقم " ٢ "**

**جدول يوضح أيام الإغلاق لمعبري صوفا وبيت حانون " إيرز " خلال انتفاضة الأقصى**

المعبر	تاريخ إغلاق المعبر	تاريخ إعادة فتح المعبر
معبر بيت حانون " إيرز "	تم إغلاقه بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/١/١ م. / / أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/٦/١ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٩ م.	أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٢ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠١/٢/٧ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٧ م. أعيد فتحه جزئيا أمام عدد محدود جدا من عمال الزراعة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١ م.
معبر صوفا	تم إغلاقه بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/١/١٨ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠١/٦/١ م. أعيد إغلاقه بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٦ م.	أعيد فتحه جزئيا بتاريخ ٢٠٠١/١/١٧ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٢ م. أعيد فتحه جزئيا بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٦ م. أعيد فتحه جزئيا أمام العمال فقط بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤ م. أعيد فتحه جزئيا لنقل مادة الحصمة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٨ م.

**ملاحظة:**

ينبغي الانتباه إلى أن سماح سلطات الاحتلال بإعادة فتح المعبرين أمام العمال خلال الفترات المذكورة أعلاه لا يعني تمكن جميع العمال من الالتحاق بأعمالهم، وذلك لعدم حصول الجميع على تصاريح العمل الجديدة، هذا فضلا عن إجراءات التفتيش المهينة والمشددة التي يتبعها جنود الاحتلال على المعابر ونقاط التفتيش، والتي تحول دون تمكن العمال الحاملين للتصاريح من الوصول لأماكن عملهم.